الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Lettres et des Langues

جامعة البويرة

قسم: اللغة والأدب العربي.

تخصص: اللسانيات التطبيقية.

جهود عبد الرحمن الحاج صالح في إحياء نظرية العامل

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

– لويزة بن سعيد.

– مسعودة دريزي.

إشراف الأستاذ (ة):

– سالم زاهية

لجنة المناقشة:

الأستاذ (ة): د/ موساوي فريدة	**أستاذة محاضرة أ**	**جامعة البويرة**	**رئيسا**
الأستاذ (ة): أ/ سالم زاهية	**أستاذة مساعدة أ**	**جامعة البويرة**	**مشرفا**
الأستاذ (ة): أ/ بوتمر جميلة	**أستاذة مساعدة أ**	**جامعة البويرة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022/2021

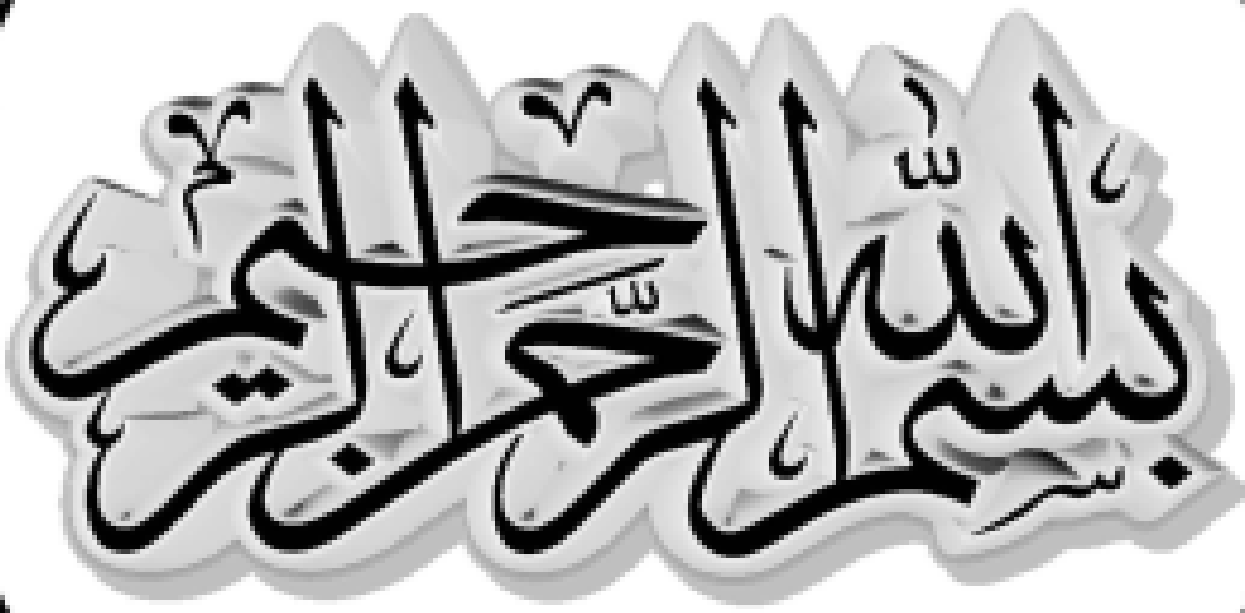
بسم الله الرحمن الرحيم

نرفع صوتنا لنلهج بالشكر للمولى عز وجل، على ما أولانا من الفضل والكرم، ونشكره ونحمده على نعمه التي لا تعدّ ولا تحص، ومنها أن وفقنا لإنجاز هذا العمل، فله الفضل والمنّة أولا وآخرا ثم نتقدّم بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا الفاضلة الأستاذة سالم زاهية على صبرها علينا في الإشراف والتّوجيه، نعم الأستاذة، فجزاها الله عنّا خير الجزاء.

ولا ننس كل من ساعدنا من قريب أو بعيد، من الأساتذة، والأهل والأصحاب.

فلهم الشكر جميعا، والله يجزيهم بخير الجزاء.

إهداء

الحمد لله والصلاة السلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني بتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله مهداة:

إلى من علمتني معنى الحياة وأعز ما أملك في الوجود إلى من منحتني الحنان، الحب والقوة بدعواتها إلى أمي العزيزة والغالية "نوارة".

وإلى من رافقتني دعواته ونصائحه في مشواري الدراسي، والذي لم يبخل علي بأي شيء، إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي، إلى أعظم وأعز رجل في الكون، مثلي الأعلى والدي الغالي "محند" أطال الله عمرهما.

إلى أشقائي الأعزاء "سليمان" و"أحمد" اللذان كانا نعم الإخوة، وكانا سندا وملاذا وقوة لي حفظهما الله.

إلى جدتي المرحومة "سعدية" وخالي المرحوم "سعيد" رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه.

وإلى خالاتي اللواتي لم يبخلن عليّ بالدعم والدعوات.

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي.

وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

"مسعودة"

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقني في عملي فبفضله استطعت الوصول إلى ما أنا عليه اليوم، وإذا كان الإهداء جزءا من الوفاء أهدي ثمرة جهدي:

إلى من مهد لي طريق العلم وأعطى فأجزل العطاء إلى من أحمل اسمه بكل فخر... أبي العزيز "فريد".

إلى من كان دعائها سر نجاحي وبوجودها عرفت معنى الحياة إلى رمز الحب وبحر الحنان ... أمي الحبيبة "نجاة".

إلى ملاذي وقوتي وسندي بعد الله سبحانه وتوائم روحي من عشت معهم أجمل الذكريات... أخواي "هشام" و"فاروق".

إلى أختي العزيزة التي أحبها كثيرا "صارة".

إلى خالي الغالي الذي كان لي عونا ولم يبخلني بالنصائح "سعدي" وزوجته الكريمة خالتي "زوليخة" وابنهما "ماسي" وزوجته "نسمة" نعم الزوجة وابنتهما "أنابيس" الطفلة ذات الوجه البريء.

إلى كل من أحبني وأسعده ما وصلت إليه.

إلى كل من سقط من قلبي سهوا.

"لويزة"

مقدّمة

مقدّمة:

تعد نظرية العامل من أهم النظريات التي نالت اهتمام النحاة في الدرس النحوي العربي القديم، باعتبارها القلب النابض للنحو العربي، وأساسا للقواعد النحوية، وقد كثر الحديث عنها قديما وحديثا، واختلفت آراء الباحثين حولها بين مؤيد لها وثائر عليها، ومن بين النّظريات الحديثة التي اهتمت بنظرية العامل هي النظرية الخليلية الحديثة للدكتور "عبد الرحمن الحاج صالح" التي أعادت الاهتمام بالعامل وأكدّت دوره الوظيفي في بناء التراكيب اللّغوية وفهمها، كما أعادت التأسيس له تأسيسا جديدا ينحو بها نحو الصياغة الشكلانية والرياضية كما تقتضيه المعالجة الإلكترونية للسان البشري.

وفي هذه الدراسة سنسلط الضوء على نظرية العامل النّحوي من كل جوانبها من خلال النّظرية الخليلية الحديثة باعتبارها نظريّة لسانية حديثة خطت خطوات كبيرة في مسار البحث اللّغوي العربي المعاصر، وسنرصد آراء وجهود "عبد الرحم الحاج صالح" المهمة في قضية العامل التي تعد من أهم المفاهيم الأساسية التي جاءت بها هذه النّظرية والدافع إلى بحثنا في هذا الموضوع المعنون بـ " جهود عبد الرحمن الحاج صالح في إحياء نظرية العامل " أسباب عديدة منها أنه موضوع استقطب انتباه الدارسين العرب عامة، وأيضا لكون نظرية العامل نظرية عربية خالصة بامتياز، ونظرا للأهمية البالغة لهذه النظرية فقد سعى "الحاج صالح" إلى تجديدها وتطويرها وذلك من خلال تجديد مصطلحاتها وفك الإبهام عنها، ولعل ما ميّز هذه النظرية هو إدخال الجانب الرياضي فيها.

وعند النظر في الدراسات السابقة التي تناولت الفكر النحوي عند الحاج صالح لاسيما ما يخص وجهة نظره حول نظرية العامل، قد لاحظنا أن عدد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع قليلة جدا، وأن أغلبها تناول النظرية الخليلية بشكل عام، ولم يتطرق إلى نظرية العامل بشكل

خاص بل يشار إليها عامة، ومن هذه الدراسات التي تناولت العامل نجد: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان: " العامل عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة "، لعلي بلول، ومذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير بعنوان: " العامل النحوي في الدرس اللّساني المعاصر "، أعمال الدكتور الحاج صالح أنموذجا " لشيباني زهرة.

وبناء على ذلك حاولنا في تناول هذا البحث الإجابة عن مجموعة من الإشكالات أهمها:

- ما هي النظرية الخليلية الحديثة ؟ وما هي أهم المبادئ والمفاهيم التي تقوم عليها النظرية الخليلية لحديثة ؟

- ما المفهوم العلمي لمصطلح العامل عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ؟

وكيف ساهم في إحيائه وإعادة استقراره ؟

- كيف استفاد الحاج صالح من ملاحظات النحاة العرب القدامى، ومن حقائق علم اللسان الحديث في إعادة بناء وتشكيل هذا المفهوم الهام ؟

ولأجل الإجابة عن هذه الإشكالات، وللوصول إلى الأهداف المنوطة من هذه الدراسة، وزعنا مادة البحث على ثلاثة فصول، افتتحناها بمقدمة تعطي القارئ صورة عن البحث وقيمته وطريقة سيره.

أما الفصل الأول المعنون بـ " العامل في النحو العربي "، فجعلناه في مبحثين: المبحث الأول تناولنا فيه العامل تعريفه ونشأته وأنواعه، أما المبحث الثاني فكان عن العامل بين القدامى والمحدثين فيه تطرقنا إلى آراء كل من القدامى والمحدثين حول العامل.

والفصل الثاني خصصناه للتعرف على جهود عبد الرحمن الحاج صالح في إحياء نظرية العامل، وكان في مبحثين، الأول: التعريف بعبد الرحمن الحاج صالح وماهية النظرية الخليلية

ونسبها وتأسيسها، أما المبحث الثاني: تضمن مبادئ النظرية الخليلية واهتماماتها، وفيه تناولنا أهم المفاهيم والمبادئ التي تطرقت إليها النظرية الخليلية الحديثة، وأهم اهتماماتها.

أما الفصل الثالث فجعلناه للعامل من منظور المدرسة الخليلية الحديثة وقسمناه إلى عناصر، فالعنصر الأول تناولنا فيه ماهية العامل عند الحاج صالح، والعنصر الثاني تطرقنا فيه إلى أنواع العامل في النظرية الخليلية الحديثة، أما العنصر الثالث فقد تحدثنا فيه عن مبادئ العامل في المدرسة الخليلية.

ثم ألحقنا هذه الفصول بخاتمة كانت عبارة عن نتائج عامة وخلاصة لما توصل إليه البحث.

ولقد فرضت علينا طبيعة الدراسة أن نتبع المنهج المناسب لها، لذا اقتضت الضرورة منهجا وصفيا تحليليا كونه القادر على وصف وتحليل أهم المواقف اللّغوية لعرضها والكشف عنها، ثم تم تدعيمه بالمنهج التاريخي وذلك من خلال الرجوع إلى الجذور التاريخية لنظرية العامل النّحوي وللنظرية الخليلية، وعند الحديث عن التأسيس للنظرية الخليلية الحديثة.

لقد اعتمدنا في هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع كانت المرشد والهادي، بعض منها تراثي قديم كالكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، ولسان العرب لابن منظور، وبعضها الآخر حديث نذكر منها:

كتب عبد الرحمن الحاج صالح "كبحوث ودراسات في اللسانيات العربية" بجزئيه، بالإضافة إلى كتب بعض تلاميذه ك: "المدارس اللّسانية في العصر الحديث ومنهجها في البحث" للتواتي بن تواتي، و"مبادئ في اللّسانيات" لخولة طالب ابراهيمي "، و نجد أيضا كتاب محمد صاري بعنوان " المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة " وغيره.

أما عن الصعوبات التي واجهتنا فهي كثيرة، ولكن لابد منها في أي بحث ولولاها لما سمي البحث بحثا، لأن البحث فيه جهد ومشقة، نذكر من هذه الصعوبات: أن موضوع بحثنا "جهود عبد

الرحمن الحاج صالح في إحياء نظرية العامل " هو موضوع جديد، مما جعلنا عاجزين عن فهم وتحليل كلام وأفكار الحاج صالح لكون كلامه وعمق أفكاره صعب، وقد أمكننا التّغلب على هذه العراقيل بفضل ما توفر من مصادر خاصة بالأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، رغم قلتها لأن أغلب المصادر قد ركزت أكثر على النظرية الخليلية، ولم تتطرق إلى العامل بشكل خاص، وأيضا نجد كتب تلاميذه على وجه الخصوص كخولة طالب الإبراهيمي، وشفيقة العلوي، والتواتي بن التواتي.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نحمد الله على توفيقه ولطفه، ثم الشكر الجزيل لأستاذتنا الكريمة "الأستاذة سالم زاهية" التي لها عظيم الفضل علينا، فكانت نعم الأستاذة المشرفة لها منا أسمى عبارات التقدير والامتنان.

الفصل الأول

العامل في النحو العربي

الفصل الأول: العامل في النحو العربي.

I. العامل تعريفه، نشأته، وأنواعه.

1- تعريف العامل.

2- نشأة العامل.

3- أنواع العوامل.

II. العامل بين القدامى والمحدثين.

1- آراء القدامى.

2- آراء المحدثين.

I. العامل تعريفه، نشأته، وأنواعه:

1- مفهوم العامل: قبل التطرق إلى التعريف الاصطلاحي للعامل لابد من الوقوف على تعريفه اللغوي.

1-1- مفهوم العامل لغة: لقد تطرقت العديد من المعاجم اللّغوية إلى تعريف العامل لغة نذكر منها: جاء في معجم الوسيط: " (عمل) عملا:" فعل فعلا عن قصد ومهن وصنع وعمل فلان على صدقة سعى في جمعها، وفي التنزيل العزيز ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ [التوبة: 60]، وعمل السلطان على بلد: كان وليّا عليه فهو عامل (أعملهُ): جعله عاملا وأعمل فلانا: أعطاه أجرته، وأعمل آلته أو رأيه: عمل به وأعمل ذهنه في كذا: شغله به وفكر فيه، (عامله): تصرف معه في بيع ونحوه (عمّله): أعطاه أجرته، وعمّله على البلد: ولاه عمله، وعمّله على القوم: أمّره عليهم "،[1] وجاء في معجم لسان العرب لابن منظور: " عمل، يعمل، عملا، وفاعلها عامل، والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ملكه وعمله وماله، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة: عامل والعمل: المهنة والفعل".[2] ويقول أيضا: " والعمل: المهنة والفعل، والجمع أعمال، عمل عملا، وأعمله غيره واستعمله، واعتمل الرّجل عمل بنفسه والاعتمال: افتعال من العمل وأعمل فلان ذهنه في كذا وكذا إذا دبره بفهمه وأعمل رأيه وآلته ولسانه واستعمله: عمل به قال الأزهري: عمل فلان العمل يعمله عملا "،[3] وقد ذكر ابن فارس في مقاييس اللّغة تعريفا للعامل فقال: " إن العين والميم واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فعل يُفعل، قال الخليل: عمل يعمل عملا

---

[1]_ إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1393هـ-1973م، ج2، ص 628.

[2]_ ابن منظور، لسان العرب، ط3، بيروت، 1414هـ، ج11، ص 474، مادة (ع م ل).

[3]_ المرجع نفسه، مادة (ع م ل)، ص 475-476.

فهو عامل، واعتمل الرجل إذا عمل بنفسه "،[1] بمعنى أن العامل اسم فاعل من عمل يعمل، وأنه يطلق على كل فعل يُفعل.

وعليه نستخلص من التعاريف اللّغوية السابقة أنها تتفق في تعريفها للعامل على أنه من يقوم بالعمل، ويراد به إحداث الفعل وإصداره.

1-2- مفهوم العامل اصطلاحا: لقد تعددت تعريفات العامل عند النحاة والمؤلفين، اقترنت في كثير من الأحيان بتعريف الإعراب، نذكر منها:

- عرّفه الجرجاني قائلا: " العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"،[2] ومراده من الوجه المخصوص هو الإعراب المتغير بتغير العوامل.

- ويعرّفه عباس حسن بقوله: " العامل هو ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علاقة إعرابية ترمز إلى معنى خاص، كالفاعلية والمفعولية وغيرهما، ولا فرق بين أن تكون العلامة ظاهرة أو مقدرة"،[3] بمعنى أن ما نراه من أثر تغير الحركات الإعرابية في أواخر الكلم سواء كانت ظاهرة أو مقدّرة، إنّما هو ناتج عن مؤثر أوجب كونها على ذلك الوجه وهو العامل.

ومن التعريفات أيضا نجد تعريف ابن الحاجب: " ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب"،[4] والمقصود من هذا التعريف كما شرحه الرّضي أنّ العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو "فُضلة" أو مضافا إليه، فالعامل "مقوّم" والمعاني المقتضية هي الوظائف النّحوية، من مبتدأ وخبر وفاعلية ومفعولية...،

---

[1]_ ابن فارس، مقاييس اللّغة، تحقيق هارون عبد السلام، ط1، البابي الحلبي، ج4، ص 145.

[2]_ الجرجاني (علي بن محمد الشريف)، معجم التعريفات، تحقيق محمد الصديق الغشاوي، ط1، القاهرة، دار الفضيلة، ص 122.

[3]_ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، عام 1975م، ج1، ص 75.

[4]_ الأسترابادي (رضي الدين محمد بن الحسن)، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ط2، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1996، ج1، ص 72.

المتحققة بالعلاقة بين العمل والمعمول،[1] وقد ورد في لسان العرب لابن منظور: " العامل في العربية ما عمل عملا فرفع أو نصب أوجرّ، كالفعل والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا، كأسماء الفعل وقد عمل الشيء في الشيء أحدث فيه نوعا من الإعراب "،[2] ويعرّفه فتوح خليل بأنه: " هو ما أثر رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما في آخر الكلمة المعربة، من اسم أو فعل أو حرف... لذلك يمكن القول: بأنّ العامل هو الكلمة الملفوظة أو المقدرة التي تنسب إليها القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها من الناحيتين الشكلية والإعرابية..."، [3] ويرى عبد الفتاح الخطيب أنه: " معنى قبل أن يكون علامات إعراب "،[4] مستشهدا بقول الرّضي: "نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم "،[5] فسمي عاملا لكونه المسبب للعلامة، كما أنّه المسبب للمعنى، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل لأنّه به صار أحد جزئي الكلام.

2- نشأة العامل: تعتبر نظرية العامل من أهم أدّلة النّحو الأصوليّة، فلا يكاد يخلو من آثارها أي كتاب نحوي، سواء في القديم أو الحديث، بحيث وضعت في ضوئها العديد من المؤلفات النّحوية منذ سيبويه إلى عصرنا هذا، وقد شاعت هذه الفكرة في النّحو العربي وكانت من أهم الأسس التي بنى عليها النحاة قواعدهم، فلولاها لما استطاع النحاة جمع شتات المسائل النحوية وضبطها وحصرها وتصنيفها، ولهذا نالت نظرية العامل في النحو العربي اهتماما كبيرا من قبل الباحثين

---

[1]_ الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن)، شرح الكافية، المرجع السابق، ص 72.

[2]_ ينظر: جمال الدين أبو الفضل محمد مكرم بن منظور، لسان العرب، ضبط وتعليق: خالد رشيد القاضي، دار الأبحاث، الجزائر، ط1، 2008م، ج9، ص 392.

[3]_ ينظر: فتوح خليل، تقويم الفكر النحوي عند الأعلام الشنتمري في ضوء علم اللغة الحديث، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، ص 400.

[4]_ ينظر: عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي (دراسة تحليلية للأسس التي بنى عليها النحاة آراءهم)، دار البصائر، القاهرة، 2006، ج1، ص 183.

[5]_ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص 9.

قديما وحديثا، فلم تحظ نظرية من النظريات بمثل ما حظيت به نظرية العامل في النحو العربي من دراسات وأبحاث.

وعلى هذا الأساس: " تعدّ نظرية العامل من الركائز المهمة التي قام عليها النحو العربي، إنها حقا نظرية عربية صرفة، لأنّها ولدت في بيئة عربية لم تتأثر بمؤثرات أجنبية، فقد ولدت في مرحلة النشأة، المرحلة التي تأسس فيها النحو العربي واكتملت قواعده والتي تشمل القرنين الأول والثاني للهجرة "،[1] وما يعزز هذا الكلام ما رآه شوقي ضيف أنّ: " نظرية العامل انفرد بها النّحو العربي، وهي تدل على أن هذا النحو لم يوضع على أساس أجنبي، إذ أنّ محوره الذي تدور حول بحوثه، محور عربي خالص"،[2] بمعنى أن نظرية العامل هي نظرية عربية خالصة لم تتأثر بمؤثرات أجنبية، ولهذا فإننا نجد خلاف بين الدارسين حول أصل نشأة العامل، فمنهم من يرى أنّ: " جذور نظرية العامل نشأت لدى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ)، وحذا حذوه عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ)، وتأسست واتسعت عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، وطبقت النظرية في النحو على يد سيبويه (ت 180هـ) في كتابه الذي انطلق فيه من نظرية العامل في تقسيم أبوابه، وتقسيم الكلام من الأفعال والأسماء والحروف، وسار من بعده عدد كبير من العلماء في إنجازاتهم ومؤلفاتهم النحوية بناء على فكرة العامل وأثرها في التراكيب النحوية"،[3] وعليه فإنّ هذه النظرية لم تنشأ فجأة جاهزة متكاملة، وإنّما سبقتها محاولات، وعلى

---

[1]_ ينظر: وليد عاكف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، رسالة ماجستير، ونقشت سنة 1988م، بجامعة اليرموك، دائرة اللغة العربية، ص 38.

[2]_ شوقي ضيف، تجديد النّحو، ط2، دار المعارف، مصر، 1992م، ص 124.

[3]_ السيد عبد الحميد مصطفى، نظيرة العامل في النحو ودراسة التراكيب، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 3+4، 2002، ص 46.

الرّغم من أن كتاب سيبويه أول وثيقة في النحو عموما، لكن هذا لا يعني أنّ سيبويه أول من اشتغل بالنحو، بل سبقه في ذلك أستاذه الخليل، وسيبويه نفسه يقرّ بسبق الخليل إلى هذه النظرية.

نجد الدكتور بن لعلام مخلوف يقول: " إنّ الخليل هو وحده من كان يتوغّل في استعمال هذه النّظرية، ويستعد في أصولها، ويتوسع في مسالكها، أمّا سيبويه فقد أخذها عنه، ومع ذلك لا يستبعد أن تكون البذرة الأولى لهذه النّظرية من وضع من سبقه من النحاة، ثم جاء الخليل فأرسى قواعدها وطرائقها ومدّ أصولها وجعلها أداة منهجية في التّحليل الإعراب ونظرية ناضجة "،[1] وكل من يقرأ كتاب سيبويه يرى: "أنّ الخليل هو الذي ثبّت أصول نظرية العوامل، ومدّ فروعها وأحكامها إحكاما، بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور، فقد أرسى قواعدها العامة، ذاهبا إلى أنّه لابد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية "،[2] بمعنى أنّ أسبقية القول بالعامل تنسب إلى الخليل أولا، ثم إلى سيبويه إبانة وتكاملا.

نجد أيضا عند التأمل في كتاب سيبويه تداخل نظرية العوامل في كل أبوابه وفصوله النحوية، بحيث تحدث في أوائل صفحات (الكتاب) عن مجاري أواخر الكلم الثمانية، قال: " وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه– وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"،[3]

---

[1]_ بن لعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل للطباعة والنشر، المدينة الجديدة، تيزي وزوو، 2012، ص 249.

[2]_ شوقي ضيف أحمد شوقي عبد السلام، المدارس النحوية، دار المعارف، ص 37.

[3]_ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج1، ص 13.

فقد حدد سيبويه هنا نظرية العامل من خلال حديثه عن مجاري أواخر الكلم، فهو يقصد من خلال نصه هذا أن حركات الإعراب لا تأتي من العدم، بل هي نتيجة عامل دخل على تلك الكلمات، فأحدثت فيها حركات الإعراب.

يرى البعض الآخر أن نظرية العامل قد نشأت من بحث النحاة في العلل، وذلك لأن العلة النّحوية قد لا زمت النّحو منذ نشأته، وأنّ الاهتمام بها كان يزداد شيئا فشيئا، فكل قاعدة نحوية لابد لها من علّة، ولهذا " لمّا كثرت تساؤلات النّحاة عن أسباب الرفع والنصب والجر والجزم في الأسماء والأفعال، وبحثوا لها عن علل تناسبها، انتهى بهم هذا الأمر إلى الحركات الإعرابية، فتساءلوا ما الذي أوجدها ؟ فخلصوا إلى أنّ لها موجدا، واستقر ذلك في عقل النّحاة "،[1] فقالوا: " مثلا: إنّ الفعل هو الفعل الذي عمل الرّفع في الفاعل فأوجد الحركة الإعرابية "الضمة"، والنّصب في المفعول به فأوجد "الفتحة"،[2] ولهذا يرى البعض أنّ نظرية العامل قد تولدت من بحث النّحاة في العلل، وهذا ما ذهب إليه كثير من الباحثين المعاصرين، يقول د. تمام حسان: "ولقد كان التعليل في دراسة اللّغة مسؤولا كذلك عن خلق "نظرية العامل"، فالفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء، وهلم جرا "،[3] ويرى فؤاد حنا ترزي أيضا: " أن نظرية العامل قد تفرّعت من العلة، حيث يقول: " وتشعب عن فلسفة العلة نظرية العامل، فافترض النحاة أن لكل حالة إعرابية لابد من وجود عامل أدّى إليها وكان سببا فيها "،[4] بمعنى أنه لولا العلل لما ظهرت نظرية العامل بحسب الباحثين المعاصرين.

---

[1]_ الأنصاري (وليد عاطف)، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص 43.

[2]_ السيوطي (جلال الدين)، همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1992م، ج2، ص 253.

[3]_ حسان (تمام)، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ط4، القاهرة، عالم الكتب، 2004م، ص 55.

[4]_ ترزي (فؤاد حنا)، في أصول اللغة والنّحو، بيروت، مكتبة لبنان، 1969م، ص 137.

يتضح لنا أن هناك اختلاف بين الباحثين حول أصل نشأة العامل بين من يرى أنها ظهرت على يد الخليل واكتملت على يد سيبويه، ومن يرجعها إلى العلة النحوية.

3- أنواع العوامل: لقد اختلف النحاة في تقسيمهم للعامل النحوي، فمنهم من يرى أن العوامل منها ما هو قوي ومنها ما هو ضعيف، ولكل منهما سلطة حسب قوته أو ضعفه، ويرى عباس حسن أن: " أقسام العامل كثيرة منها العامل اللفظي والمعنوي، والعامل المذكور والمقدر، والمحذوف والعامل القوي أو الأصيل، والعامل الضعيف، والعامل الذي يكون قويا حينا وضعيفا حينا آخر على حسب التراكيب، والعامل الذي يصلح أن يكون مفسرا والعامل الذي لا يصلح "،[1] فهنا نرى أن العوامل لم تسلم من خلاف بين النحاة في أقسام العامل، لكن أكثرهم اتفقوا على تقسيم العامل إلى قسمين: عامل لفظي وعامل معنوي وعليه فإن: " تقسيم العامل إلى لفظي ومعنوي جعل ينقسمون إلى ثلاث طوائف:

أ- بعضهم يؤمن بوجود العامل المعنوي إلى جانب اللفظي مع اختلاف في تعداد العوامل المعنوية.

ب- وبعضهم لا يستسيغ العامل المعنوي، ويعجب من أن يكون العامل معنى تجريديا، وهو مع ذلك له القدرة على إحداث حركات الإعراب.

ج- وبعضهم الآخر يرى أن العامل اللفظي معنوي في محتواه وحقيقته، وما التغيير عنه بالعامل اللفظي إلا توسعا في الإطلاق.

أما بالنسبة للطائفة الثانية، التي تستسيغ العامل المعنوي، فإننا نلاحظ نفورا لدى الكوفيين من العامل المعنوي، في حين ثار الجدل حول رافع المبتدأ، أما الطائفة الثالثة التي ترجع العامل المعنوي وتجعل له وجود أقوى من وجود العامل اللفظي فإن زعيمها هو ابن جني حيث رأى أن

[1]_ ينظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، ط2، مصر، 1966م، ص 189.

العامل اللفظي لا يعمل لأنه يحمل المعنى، والمعنى عنده هو أكثر ما يعبر في الإعراب "،[1] ولعل أفضل تقسيم للعامل هو تقسيم عبد القاهر الجرجاني قائلا: " العوامل مائة عامل وهي تنقسم إلى قسمين: العوامل اللفظية وهي التي تعرف بالجنان أي بالقلب وتتلفظ باللسان ك "من" و "إلى" في قولك: " سرت من البصرة إلى الكوفة "، والعوامل المعنوية ما تعرف بالجنان ولا يتلفظ باللسان"،[2] وعليه يتضح لنا من هذا القول تنقسم حسب جرجاني إلى نوعين:

أولا: العوامل اللفظية: قسمها الجرجاني إلى عوامل سماعية وعوامل قياسية: [3]

1- عوامل لفظية سماعية: وهي ما سمعت عن العرب ولا يقاس عليها غيرها، وهي حروف وأسماء وأفعال، وجملتها واحدا وتسعين عاملا.

أ)- الحروف: العاملة منها ما يعمل في الاسم، وهي نوعان: عاملة في المفرد وعاملة في الجملة، وما يعمل في الجملة، وما يعمل في المفرد إما جار، نحو: (من، في، منذ، واو القسم...)، وإما ناصب نحو (حروف النداء، يا، وأي...، والو المعية، إلا،...)، ومنها ما يعمل في الجملة كالحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر نحو (إن، كأن، ليت، لعل...)، ومن حروف العاملة أيضا ما يعمل في الفعل المضارع إما النصب نحو: (لن، كي، إذن) أو الجزم نحو: (إن، لما، لام الأمر، لام الناهية).

---

[1]_ ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، ط1، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2004م، ص 172-173.

[2]_ ينظر: عبد القاهر الجرجاني، العوامل النحوية، تحقيق: د البدراوي زهران، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص 84.

[3]_ ينظر: المرجع نفسه، ص 84.

ب)- الأسماء: منها أسماء، تجزم الفعل المضارع، ومنها أسماء تنصب أسماء نكرة على أنها تمييز نحو (عشرة إذا ركبت مع اثنين إلى تسعة، كم، كذا...)، ومنها أيضا أسماء الأفعال الناصبة نحو: (رويد، دونك، عليك...) والرافعة منها: (هيمات، شتات، سرعان).

ج)- الأفعال: وهي أربعة أنواع:

- الأفعال الناقصة نحو (كان، صار، ما إنفك، مازال...) وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر.
- أفعال المقاربة نحو: (عسى، كاد، كرب، أوشك).
- أفعال المدح والذم: وهي: (نعم، بئس، ساء، حبذا).
- أفعال القلوب: نحو: (علمت، وجدت، ظننت، خلت، زعمت). [1]

2- عوامل لفظية قياسية:[2] وهي ما لا يتوقف إعماله على السماع بل يكون إعماله بالقياس على غيره من الأمور التي استقر القياس فيها، وذلك لأنه سمع لها أمثلة مطردة وصلت إلى بناء قاعدة كلية، وهذه العوامل سبعة هي: الأفعال على الإطلاق، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، المصدر، الاسم المضاف، والاسم التام، وكل واحد من هذه العوامل له عمل خاص، فمنها ما يعمل الرفع والنصب معا، ومنها ما يعمل النصب فحسب.

ثانيا: العوامل المعنوية: وهي العوامل التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود لها في ظاهر القول، وهذه العوامل موضع خلاف بين نحاة البصرة والكوفة كثرة وقلة تبعا لاعتراف النحاة ببعضها وإنكارهم لها، وهي تقع في شيئين هما: الابتداء ورافع الفعل المضارع.

---

[1] _ ينظر: عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية، ص 85.

[2] _ ينظر: المرجع نفسه، ص 85.

فالابتداء معناه تجرد الاسم من العوامل اللفظية للإسناد، وليس له عامل لفظي من وجهة نظر عبد القاهر، أما سيبويه وجمهور البصريين فيرون أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ.

أما سبب رفع الفعل المضارع فيرجع إلى أمرين:

1- تجرده من العوامل التي تسبب النصب والجزم.

2- وقوعه موقع الاسم فمثلا نقول: "زيد يضرب"، "زيد ضارب" فتقع الأولى موقع الثانية.

-وقد أضاف أبو الحسن الأخفش عاملا ثالثا هو عامل الصفة وهو أنها ترفع لكونها لمرفوع وتنصب وتجر لكونها صفة لمنصوب أو مجرور وقد ذكر الجرجاني عوامل معنوية أخرى وتتمثل في: التبعية، الإضافة، الخلاف، أو الصرف، نزع الخافض، وهذه من أهم العوامل التي اهتم بها النحاة. [1]

ويتضح لنا من خلال ما سبق بأن أنواع العوامل لا تخرج عن نطاق هذين النوعين.

[1]_ ينظر: عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية، ص 86.

II. العامل بين القدامى والمحدثين:

تعد نظرية العامل من أهم النظريات الأصولية في الفكر النحوي منذ سيبويه، والتعرض لمسألة العامل النحوي ليس أمرا هيّنا، لأن هذه النظرية كما لاقت قبولا من كثير من النحاة القدامى والمحدثين، لاقت أيضا رفضا من بعض المحدثين والقدماء، ولم تسلم أيضا من النقد قديما وحديثا، وقد تباينت الآراء حولها بين الداعين إلى التمسك بها لأنها تخدم النحو، وبين الداعين إلى إلغائها وتخليص النحو منها:

أولا: آراء القدامى: اختلف النحاة القدماء حول نظرية العامل في النحو العربي بين مؤيد لها ومعارض، فمنهم من عدّ هذه النظرية هي الأساس في النحو العربي، ومنهم من رأى أن هذه النظرية تؤدي إلى تكلف النحاة في القواعد النحوية والتعليل النحوي، ومن هذه الآراء.

1- المؤيدين للعامل:

1-1- سيبويه: يعدّ سيبويه من أهم النحاة اعترفوا بنظرية العامل وأهميتها في النحو العربي، فقد اعتمد العوامل في مباحثه النّحوية، ويظهر هذا جليّا في كتابه الذي انطلق فيه من نظرية العامل، بحيث نجد تداخل نظرية العوامل في كل أبوابه وفصوله النّحوية، ويرى بعض الدّارسين أن أوّل كتاب قد سبق إلى ذكر العامل هو كتاب سيبويه، ذلك أنّه مشحون بالحديث عن الأعمال وأحكامه، يقول فتحي الدّجني: " وكان أوّل نص قد أشار إلى العامل النحوي ما جاء في كتاب سيبويه "،[1] فسيبويه أخذ نظرية العامل من أستاذه الخليل وطبقها في النحو، وذلك من خلال كتابه الذي انطلق فيه بين نظرية العامل في تقسيم أبوابه، وتقسيم الكلام من الأفعال والأسماء، والحروف، ويقول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلام من العربية: " وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب

[1]_ د. فتحي الدّجني، النزعة المنطقية في النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1982م، ص 36.

والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف "،[1] ثم يقول: " وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والموقف "،[2] ويقول أيضا: " وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل –وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه– وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزال عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب "،[3] وهنا نرى أن سيبويه ذكر العامل من خلال حديثه عن مجاري أواخر الكلم، فهو يرى أن حركات الإعراب تحدث نتيجة دخول العامل إلى تلك الكلمات، وهذا يؤكد أن سيبويه قد أخذ بنظرية العامل وأولاها اهتماما كبيرا.

نجد أن كتاب سيبويه مليء ببعض قضايا العامل، وهذا دليل على أن قضية العامل قد شغلت تفكيره باعتباره من المؤيدين لهذه النظرية، يقول سيبويه في باب يكون المستثنى فيه إلاّ نصبا: " وذلك قولك أتاني القوم إلاّ إيّاك، ومررت بالقوم إلاّ إيّاك، والقوم فيها إلاّ إيّاك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ".[4]

فسيبويه يرى أنّ العامل هو الذي يحدث الأثر في الكلمة ويتغير هذا الأثر بتغيّر العوامل ويختلف باختلافها، كما نجد أيضا تردد مصطلح العمل والعامل والمعمول في مواضع كثيرة من الكتاب، ولعل من أكثر الأبواب التي يحشد فيها سيبويه مصطلح العمل، وإن عرضها خلال الشرح ولم يضعها عناوين أو رؤوس موضوعات "باب الفاعل" ، يقول: "باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول وما

---

[1]_ سيبويه، الكتاب، ج1، ص 13.

[2]_ المرجع نفسه، ص 13.

[3]_ المرجع نفسه، ص 13.

[4]_ المرجع نفسه، ج 2، ص 13.

يعمل من المصادر ذلك العمل..."، [1] ومن هنا يتبيّن لنا أن نظرية العامل هي دائما الأساس الذي يبني عليه سيبويه حديثه في مباحث النحو، فهو يرى أن العامل هو المسؤول عن الإعراب وعلاماته من رفع ونصب وجر، وسكون، ويظهر هذا من خلال حديثه عن مجاري أواخر الكلم، فقد وزّع أبواب كتابه باعتبار العوامل، وبدأ بالفعل، ووزع الأبواب الأولى على لزومه وتعديه إلى مفعول واحد واثنين وثلاث ثم تحدث عما يعمل عمله من أسماء الفاعل والمفعول والمصادر وغيره كما نجده قد تحدث عن باب الابتداء فهو يرى أن الابتداء هو الأصل بقوله: " واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وإنما يدخل النّاصب والرّافع الابتداء والجار على المبتدأ ألا ترى أن مكان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك "،[2] فمن هذا النص يبيّن سيبويه أن الابتداء هو النواة الأصلية التي تتفرع عنها باقي العوامل، وقد سمى العوامل بالأشياء لأنها تحدث أثرا في المعمول، ومن هذه الآثار النّصب والرّفع والجر.

مما سبق يتضح لنا أنّ سيوبيه من أهم النحاة وأكثرهم دعوة إلى تطبيق نظرية العامل في النّحو العربي نظرا لأهميتها.

2-1- ابن جني: ابن جني لم يرفض فكرة العامل إطلاقا، وإنما اختلفت رؤيته في ماهية العامل، فهو ينسب الأثر الإعرابي للمتكلّم نفسه وليس للعامل، ولكنّه لا ينكر وجود العامل في اللّغة، وذلك بدليل قوله في بداية كلامه في باب مقاييس العربية في كتابه "الخصائص"، إذ وضّح نوعي العوامل بين لفظي ومعنوي فقال: " مقاييس العربية وهي ضربان: أحدهما معنوي، والآخر لفظي، وهذان الضربان وإن عما وفشوا في هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعها هو القياس المعنوي... ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول، فهذا اعتبار

---

[1] _ سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 48.

[2] _ المرجع نفسه، ص 33.

معنوي لا لفظي..."، [1] وفي هذا النص نلاحظ أن ابن جني يفسر رفع الفاعل ونصب المفعول بالاستناد على مفهوم العامل المعنوي وهو الفاعلية والمفعولية، ومن هنا يتضح لنا أن ابن جني يقرّ بوجود نظرية العامل وأنّ لها أهمية ودور في النّحو، كما نجده قد أورد رأي النّحاة في أقسام العامل معلّلا لهم: " وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ بصحبه، "كمررت بزيد"، و"ليت عمرا قائما"، وبعضه يأتي عريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه مع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، إنّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لنا ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باستعمال المنعى على اللفظ وهذا واضح "،[2] يظهر في هذا القول أن فكرة العامل شغلت حيزا كبيرا من اهتمام ابن جني، فهو لا ينكر وجود العامل وهو عنده يتمثل في المتكلم، وهو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة.

فابن جني لم يخرج عن منهج الخليل وسيبويه في فكرة العامل وإن كان قد اختلف معهم في القول بأن العامل هو المتكلم، واختلف معهم في بعض القضايا المتعلقة بتطبيق فكرة العامل، لكن هذا لا يعني بأنه رفض العامل، وما يشير إلى أن ابن جني قد أخذ بفكرة العامل النحوي وأنه سار على نفس منهج سيبويه ونحاة البصرة، كثير من الأمثلة التي يعلل فيها ابن جني الظواهر اللغوية، ومن ذلك قوله: " ومن ذلك قولنا: كان يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) (بكان ... يكون) (يقوم) خبرا مقدما عليه فإن قال: ألا تعلم إن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قلبها مبتدأ وخبرا، وأنت إذا قلت يقوم زيد، فإنما الكلام من فعل وفاعل، فكيف ذلك ؟ فالجواب لا يمتنع أن يعتمد مع

---

[1]_ ابن جني (أبو الفتح)، الخصائص، تحقيق محد علي النجار، ط 2، بيروت، ج 1، ص 109.

[2]_ المرجع نفسه، ص 109-110.

(كان) في قولنا: كان يقوم زيد، وإن زيدا مرتفع بكان... "،[1] ويقول في موضع آخر "... يدل على صحة ما رآه (سيبويه) من هذا (تشبيه الأصل بالفرع) وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألاّ تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تتموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه "،[2] فابن جني يرى أن الكلمة لا يمكن أن تؤثر في الكلمات الأخرى، وتحدث العمل الإعرابي لكونها أصوات والمعروف عن الأصوات أنها لا تعمل، بل المتكلم هو الذي يقوم بالعمل، فيرفع وينصب ويجر ويجزم.

نجد أن هناك بعض من المعاصرين الذين رفضوا قول ابن جني بأن العامل هو المتكلم، وهناك من أيده وعدّ أن ابن جني يحاول بناء نحو جديد وذلك من خلال قول أحمد أمين : "والناظر في نحو الخليل وسيبويه يرى أنه موضوع على أساس العامل، وظل كذلك... وجاء ابن جني يريد تأسيس نحو آخر، ولكن مع الأسف لم يجد سميعا "،[3] وهذا إدعاء لا صحة منه لأننا لا نجد في مصنفات ابن جني ما يؤكد رغبته في بناء نحو جديد.

هناك من النحاة من أخذ بفكرة ابن جني بأن العامل هو المتكلم ومنهم الرّضي، يقول: " الموجد لهذه المعاني هو المتكلم، وإلاّ الآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجود لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ولكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني، ولعلاماتها... فلهذا سميت الآلات عوامل "، فالرّضي قام فقط بتوضيح الفكرة، لكنه لا يلقي لها بالا.

---

[1]_ابن جني (أبو الفتح)، الخصائص، المرجع السابق، ص 273-274.

[2]_ المرجع نفسه، ص 110-111.

[3]_ ابن الحاجب، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، 1973م، الجماهير الليبية، ج 1، ص 25.

2- الرافضون للعامل:

2-1- ابن مضاء القرطبي: لقد رفض ابن رمضاء القرطبي نظرية العامل رفضا قاطعا، وثار عليها ودعا إلى إبطالها، وهذا ما يظهره كتابه الشهير "الرّد على النحاة"، حيث نجده قد ألغاها بالكلية وحاول أن يبين فساد رأي النحاة فيها، يقول في صدر كتابه: " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه، وأنتبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أن النّصب والخفض والجرّ والجزم والجر لا يكون إلا بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أنّ الرّفع الذي في زيد والنّصب الذي في عمرو إنّما أحدثه... فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد "،[1] وقد دعم ابن مضاء رأيه هذا بكلام ابن جني الذي نسب العمل للمتكلم، فقال: " وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه بعد الكلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية، وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والحزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيد بقوله: لا لشيء غيره، وهذا قول المعتزلة وأمّا مذهب أهل الحق فإنّ هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية "،[2] فبحسب ابن مضاء فإن ابن جني قد رفض العامل عندما نسب العمل للمتكلم، فهو هنا يتفق مع ابن جني فقط في أن المتكلم هو الذي يحدث العمل فيرفع وينصب ويجر ويجزم، لكن ابن جني لم يرفضها بتاتا على عكس ابن مضاء الذي دعا إلى إسقاطها.

---

[1]_ ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد)، الرد على النّحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط3، القاهرة، دار المعارف، ص 76.

[2]_ المرجع نفسه، ص 77.

كما نجد أن ابن مضاء قد نقد النّجاة واتّهمهم بالخروج عن منطق العقل، لأنّ العامل الذي دعوا إليه لا وجود له في الحقيقة، ولا يقول به عاقل، فنجده يقول: " وأمّا القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه: منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إنّ قولنا (إنّ زيدا) إلا بعد عدم إنّ "،[1] كما نجد قد ردّ على معترضيه الذين يعترفون بوجود العامل، بقوله: " فإن قيل: بم يُردّ على من يعتقد أنّ معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة الحيوان، وإمّا أن يفعل بالطبع كما تحرق النّار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنّار وسائر ما يُفعل، وقد تبيّن هذا في موضعه، وأمّا العوامل النّحوية فلم يقل بعملها عاقلا، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع "،[2] من هذا القول يتضح لنا أن ابن مضاء هدفه هو إلغاء نظيرة العامل التي قال بها النحاة.

والتي نسبوا إليها أنواعا من التأثير لا يصحّ نسبتها إليها عنده لأن العامل الحقيقي كما يرى ليس اللفظ ولا المعنى، بل ولا المتكلم، وإنما هو الله وحده.

ولهذا فإن ابن مضاء القرطبي النحاة الدّاعون إلى التمسك بنظرية العامل فهو يدعو إلى إسقاطها فبحسبه فهي السبب في تعقيد النحو وإدخال أفكار فلسفية فيه وتعدد الآراء والميل إلى الحذف والتقدير والتأويل وكان من نتائج دعوته هذه أن عددا كبيرا من النحاة دعوا أيضا إلى إلغاء العوامل دون أن يقيموا بديلا لها، كما وافقه الكثير من المعاصرين بل وتأثروا به وقدّموا بديلا عن العامل.

---

[1]_ ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد)، الرّد على النحاة، ص 77، 78.

[2]_ المرجع نفسه، ص 78.

2-2- محمد بن المستنير (قطرب): يرى قطرب أنه لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي على أواخر الكلم في الجملة، فقد هدف إلى إلغاء نظرية العامل وذلك عن طريق تفسير ما نسبه إليها النحاة من آثار وهي الحركات الإعرابية، فهو يتّفق مع ابن مضاء القرطبي في أنّه لابد من تخليص النحو من فكرة العامل لأنها تعقده إذ يقول: " إنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السّكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسّكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقت والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلمّا وصلوا وأمكنهم التّحريك، جعلوا التّحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام "،[1] فقطرب يرى أنّ المتكلّم يلجأ للحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التّسكين في الوصل فحسب دون يكون لها أثر في المعنى.

ويعتقد قطرب أن هذه الحركات الإعرابية قد كانت بأثر صوتي، وبهذا نجده قد خرج على ما كان عليه النحاة وخاصة أستاذه سيبويه الذي أعطى قيمة للعامل فهو الأساس الذي يبني عليه حديثه في مباحث النحو، كما كانت الحركات الإعرابية عنده أثرا للعامل.

سئل قطرب مرّة: فلا لزموا حركة واحدة ؟ فقال: " لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا والاتساع في الحركات، وألاّ يحظروا على المتكلّم الكلام إلاّ بحركة واحدة"،[2] فهنا يتبيّن لنا أن قطرب يحاول أن يرّد كلّ ما يتعلق بالحركات الإعرابية إلى التّوسيع على المتكلّم في نطقه، والتّخفيف عليه إعطائه فرصة الاختيار بين عدد من الحركات، ويقول في موضع آخر: " ألا تراهم بنوا كلاما على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن ولم يجعلوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف

---

[1] _ الزجاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط3، بيروت، دار النفائس، 1979م، ص 70.

[2] _ المرجع نفسه، ص 71.

المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان "،[1] يقصد بقوله هذا أن المتكلم في نطقه لا يقتصر على حركة واحدة، فأمامه فرصة الاختيار بين الحركة والسكون، فمثلا العرب ينتقلون من السكون إلى الحركة وذلك لتسهيل الكلام، وعليه فإن قطرب رفض العامل، ورأى أن الحركات الإعرابية لها وظيفة صوتية.

ثانيا: آراء المحدثين: لقد كانت نظرية العامل في النحو العربي محط اهتمام النحاة واللّغويين في العصر الحديث، بحيث تعتبر هذه النظرية من أهم القضايا النحوية التي تناولها المحدثون، وقد اختلفت الآراء حولها بين القبول والرفض، فمنهم من يدعو إلى إبقاء العامل ويؤكد أهميته، وتعد هذه النظرية عندهم من أهم النظريات التي قام عليها النحو العربي، ومنهم من يدعو إلى تجريد النحو وتخليصه من العامل ويرفضون هذه النظرية على أساس أنها نظرية قائمة على الفلسفية والمنطق، وليست قائمة على الواقع اللّغوي، وقاموا بوضع بديل عنها، ولكننا نجد أن أغلب المحدثين قد رفضوا العامل النّحوي وأيّده قلة قليلة من اللّغويين، وذلك لأن المعاصرين قد تأثروا كثيرا بابن مضاء القرطبي، ومن هذه الآراء:

1- الرافضون للعامل:

1-1- إبراهيم مصطفى: يعتبر إبراهيم مصطفى من النحاة الذين تأثروا بدعوة ابن مضاء، ودعا إلى إلغاء نظرية العامل، لأن النحاة تأثروا فيها بالفلسفة الكلامية، وحاول أن يجد بديلا لها، وكذا تقديم تفسير للظواهر الإعرابية، بقوله: " والنّحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقررة "،[2] كما نجده قد تأثر برأي كل من ابن جني والرّضي في القول بأن العامل هو المتكلم فيقول: " رأوا أن الإعراب

---

[1] _ الزجاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، المرجع السابق، ص 71.

[2] _ مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ط2، القاهرة، 1992، ص 31.

بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، فقالوا عرض حادث لابد له من محدث وأثر لابد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلّم محدثا هذا الأثر، لأنّه ليس حرا فيه يحدثه متى شاء، وطبلوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا، وعلّة موجبة وبحثوا عنها في الكلام، فعدّدوا هذه العوامل، ورسموا قوانينها"،[1] وقد وافق الدكتور عبد المجيد عابدين إبراهيم مصطفى في موقفه من نظرية العامل، واقتنع بفكرته أيضا عبد الستار الجواري الذي أكدّ على أهميّة دراسة النحو من خلال المعاني بدلا من فلسفة العامل فيقول: " والواقع أنّ معنى العمل في النّحو هو الذي ينبغي أن يكون موضع للعناية والاهتمام، ذلك أنّه في الحقيقة ليس إلاّ العلاقة المعنويّة التي تكون بين أجزاء الكلام حين يؤلّف وتركّب أجزاؤه بعضها مع بعض، فيكون لهذا المعنى أثره في كل جزء، بحيث يدلّ على مكانه من المعنى وموقفه من التركيب..."،[2] فإبراهيم مصطفى انتقد عناية النّحاة والتزامهم بنظرية العامل فهو يرى أن النحاة باهتمامهم بالعامل قد أضاعوا العناية بمعاني الكلام، ورفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي أو معنوي ظاهر أو مقدر، فيقول: " على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثرا في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته "،[3] وعليه فإن إبراهيم مصطفى حاول أن يلتمس نقاط الضعف، التي تعتري نظرية العامل، فبحسب عبد الله أحمد أن إبراهيم مصطفى يرى: " أن العلامات الإعرابية ليست أثرا للعوامل، وإنّما هي دوال على معان إعرابية، فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة لبيت بعلم على

---

[1]_ مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص 31.

[2]_ د. أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي، العراقي، 1404هـ-1984م، ص 48.

[3]_ مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص 41.

شيء، وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبّة "،[1] فالبديل الذي أتي به إبراهيم مصطفى عن فكرة العامل هي نظرية المعاني.

الإعرابية، ذلك لأنّه بحث عن المعاني التي ترتبط بها هذه الحركات فتتلخص محاولة إبراهيم مصطفى في إيجاد بديل لنظرية العامل في الآتي:

" 1- جعل الضمة علما للإسناد ودليلا على أنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها.

2- جعل الكسرة للإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغيرها.

3- ليست الفتحة علامة إعراب ولا دلالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبّة عن العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

4- الإعراب الضمة والكسرة فقط، وليست بقيّة من مقطع ولا أثرا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلّم ليّدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام "،[2] وهناك من اعترض على آراء إبراهيم مصطفى وناقضها منهم نجد محمد عرفة الذي ألف كتابه (النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة) للرّد عليه، وقد عاب الدكتور عبد الله الكيش على إبراهيم مصطفى طريقة فهمه نظريّة العامل النّحوي بحسب ما أبداه في فكرته البديلة، يقول: " وفي الحق أن نظريّة العامل النّحويّ لو كانت عند نحاة السّلف كما ظنّها إبراهيم مصطفى لكانت هدرا يجب حماية العلم منه، وحمقا يجب أن يظهر العقل من التفكير بمثله "،[3] أمّا الدكتور بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرّحمن فقد قرر: "

---

[1]_ عبد الله أحمد بن أحمد محمد، النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل، دروب للنشر والتوزيع، عمان، 2010م، ص 187.

[2]_ مصطفى إبراهيم، إحياء النّحو، ص 41، 42.

[3]_ ينظر: عبد الله الكيش، العامل النّحوي في ميزان النقد، مجلة الدّعوة الإسلامية، العدد 13، 1969م، ص 465.

أنّ محاولة إبراهيم مصطفى إلغاء العامل وربط الرّفع بالإسناد والجرّ بالإضافة والنّصب بالخفّة لم تقدّم تفسيرا منطقيا لكثير من الظواهر النحوية، ولم ترق للحلول محلّ نظرية العامل لما فيها من ثغرات لم يستطع صاحبها أن يسدها بأدلة مقنعة "،[1] فإبراهيم مصطفى قد رفض العامل النحوي، ودعا إلى تخليص النّحو من فلسفة العامل التي طغت على النّحو العربي وأفسدت الذوق وأذهبت المعنى.

1-3- تمام حسان: لقد رفض الدكتور تمام حسان نظرية العامل، وحاول أن يضع بديلا عنها وهي نظرية تضافر القرائن، وينطلق تمام حسان في هذه النظرية من فكرة التّعليق التي استقى أصولها من نظرية عبد القاهر الجرجاني، فهو يرى أنّ: " العلامة الإعرابية وحدها لا تكفي في تحديد معنى الباب النّحوي الخاص، فلابد من ضمائم أخرى تشاركها ذلك، وهذه هي القرائن وهي إمّا معنوية كالإسناد والتّخصيص والنّسبة والتّبعية، والمخالفة أو لفظية كالعلامة الإعرابيّة والرّتبة والصّيغة والمطابقة والرّبط والتضام والأداة والتّنغيم "،[2] فالدكتور تمام حسان متأثر بفكرة التعليق التي أشار إليها الجرجاني في نظرية النظم فهو يفسّر التعليق الذي أشار إليه عبد القاهر بأنه: " إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللّفظية والمعنوية والحاليّة "،[3] فالتعليق في نظره هو الفكرة المركزية في النّحو العربي، وفهمه كاف للقضاء على خرافة العامل النحويّ، فبحسبه فالتعليق يحدّد معاني الأبواب في السيّاق ويفسر العلاقات بينها بواسطة القرائن.

وممن أشاد بنظرية تضافر القرائن الدكتور محمد حماسة عبد اللّطيف حيث قال: " وصفوة القول أنّه في ضوء دراسة القرائن في الجملة لفظيّة ومعنويّة تنتفي الحاجة إلى العامل النّحويّ وما

---

[1]_ د. بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدّرس النحوي، شبكة الألوكة، السعودية، ص 661.

[2]_ ينظر: تمام حسان، اللّغة العربيّة ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د ط، ص 205، 231.

[3]_ المرجع نفسه، ص 188.

جرّه من مشكلات في النّحو العربي "،[1] وقد اعتمد تمام حسان على المنهج الوصفي، وابتعد عن المنطق الأرسطي والفلسفة في دراسة اللّغة فهو قد رفض فكرة العامل، يقول: " إنّ المعروف في كلّ منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنّه يعنى بالإجابة عن (كيف) تتهم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدّى هذا النّوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجا علميا... "،[2] بمعنى أن تمام حسان يؤمن بأن المنهج الوصفي هو المنهج الصحيح في بحث اللّغة.

ومما سبق يتضح أن تمام حسان قد أولى اهتماما كبيرة لفكرة تضافر القرائن درسا بحثا، ولهذا نجده من الرّافضين لفكرة العامل.

2- المؤيدين للعامل: نجد أن المؤيدين للعامل والداعين إلى إبقائه من المحدثين فئة قليلة جدا، ذلك لأن معظمهم قد دعا إلى تخليص النّحو من العامل النّحوي فبحسبهم انه السبب في فساد النّحو ، ومن المؤيدين لنظرية العامل النّحوي نجد:

2-1- عباس محمود العقاد: يعتبر محمود العقاد من أهم المدافعين عن العامل النحوي الذي رأى أنّ: " مسألة العامل من أهم مسائل النحو في هذه اللغة، بل هي مسألته الكبرى، أو مسألته الأولى والأخيرة لأنها ترتبط بأسباب الحركات على أواخر الكلمات، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء "،[3] فهنا نجد أن عباس العقاد يرى أن النحو كله قائم على اختلاف الحركات وأواخر الكلمات، بحسب اختلاف عواملها الظاهرة والمقدرة، وهو يرفض ما جاء به باقي المجدّدين من قرائن وغيرها فمحمود العقاد يلخص إلى أنّ: " العامل، حقيقة، لا تنفصل عن أثرها في حركات الإعراب، وأن تصحيح

---

[1]_ ينظر: حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مكتبة أمّ القرى، الكويت، 1984م، ص 204.

[2]_ تمام حسان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، ص 50.

[3]_ ينظر: عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، مصر، 1970، ص 149.

الإعراب قد يعين على فهم الكلام، كما يعين فهم الكلام على تصحيح الإعراب وإذا أحسنا تقدير العامل دفعنا اللبس عن العبارة بألفاظها ومعانيها "،[1] فالعقاد تناول مسألة العامل وتقديره على أنها حسب مواقع الإعراب، بوصفها من أهم مسائل النحو، فهو بذلك يهمل كل وسائل الترابط السياقي الأخرى في الجملة والقرائن الأخرى التي دعا إلى بعض المجددين.

ومما سبق فإن محمود العقاد قد أعطى أهمية كبيرة لنظرية العامل واعتبرها من أهم القضايا التي عالجها النحاة في النّحو العربي.

2-2- عبده الراجحي: يعد عبده الراجحي من الدّاعين إلى عدم الاستغناء عن العامل، فهو يرى: " أن قضية العامل، في أساسها صحيحة في التحليل، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي "،[2] فعبده الراجحي ينادي بالعودة إلى ما يشبه نظرية العامل، ذلك أن هناك من اللّغويين خاصة أصحاب المنهج التحويلي التوليدي قد نادوا به اليوم، ذلك لأن تحليلهم النحوي يقوم على ما هو قريب من نظرية العامل، يذكر الدكتور البدراوي زهران أن: " المصطلحات التي يستعملها التحويليون تكاد لا تختلف عما قاله علماء العربية القدماء، بل إن تفريع الجملة عند التحويلين أساسه العامل والمعمول "،[3] فالنحاة التحويليون يقدرون أن النحو يجب أن يربط البنية العميقة ببنية السطح، والبنية العميقة، كما ذكر عبده الراجحي تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة.

---

[1] _ينظر: عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، المرجع السابق، ص 153.

[2] _ عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، 1979م، ص ص 147-148.

[3] _ البداوي زهران، ظواهر قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين، ط2، دار المعارف، مصر، 1993م، ص 400.

فعبده الراجحي قد نادى بنظرية العامل ودعا إليها فبنظره هي من أهم القضايا التي عالجها النحو العربي:

نجد أيضا أن هناك مؤيدين آخرين للعوامل النحوية من العاصرين منهم: النجدي الناصف، يوهان فك، وعلي الجندي، وأيضا محمد عرفة الذين دافعوا عن العامل وبينوا حقيقة العوامل كما يتصورها النحاة.

الفصل الثاني

جهود عبد الرحمن الحاج صالح في إحياء نظرية العامل

الفصل الثاني: جهود عبد الرحمن الحاج صالح في إحياء نظرية العامل.

I. التعريف بعبد الرحمن الحاج صالح وماهية النظرية الخليلية ونسبها وتأسيسها.

1- التعريف بالعلامة عبد الرحمن الحاج صالح.

2- مفهوم النظرية الخليلية ونسبها.

3- التأسيس العلمي للنظرية الخليلية الحديثة.

II. مبادئ ومفاهيم النظرية الخليلية واهتماماتها.

1- مبادئ ومفاهيم النظرية الخليلية الحديثة.

2- اهتمامات النظرية الخليلية الحديثة.

I. التعريف بعبد الرحمن الحاج صالح وماهية النظرية الخليلية ونسبها وتأسيسها:

1- التعريف بالعلامة عبد الرحمن الحاج صالح.

يعد عبد الرحمن الحاج صالح، علما من أعلام الدرس اللساني المعاصر، وهو أستاذ وباحث وعالم ولغوي في خدمة اللغة العربية، وأحد الشخصيات اللامعة التي تفتخر بها الجزائر، وقامة من القامات العلمية المغاربية والعربية التي شهد لها المحفل العلمي العالمي، والعربي الإسلامي بالتميز والجدارة والتجديد في ميدان اللسانيات وحتى أنه يلقب بـ "أبي اللسانيات".

" ولد عبد الرحمن الحاج صالح بمدينة وهران في يوم 08/ يوليو سنة 1927م، وهو من عائلة معروفة نزح أسلافها من قلعة بني راشد المشهورة إلى وهران بداية القرن التاسع عشر ".[1] تقدم إلى حفظ الكتاب العزيز كما يفعل سائر طلاب العلم، وتعلم بمدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.[2] فكانت بداية دراسته في مصر، وبعدها انتقل إلى باريس وتحديدا بوردو، وتحصل على المتبريز من باريس، ودكتوراه دولة من جامعة السوربون في باريس، ثم نزل أستاذا بجامعة الرباط سنة 1961م إلى سنة 1962م، ثم حل بجامعة الجزائر بعد ذلك. [3]

وهذه الأحداث التي عاشها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أثرت إيجابا على حياته العلمية، فحفظه للقرآن الكريم، ورحيله إلى جامعة الأزهر، حيث أدرك قيمة وأصالة التراث اللغوي العربي وعمله في المملكة المغربية واحتكاكه بعلم الرياضيات هناك، كل هذا ساهم في بناء وصقل شخصيته الفذة، وهذا ما سمح له بشغل مناصب عملية وإدارية منها على التوالي:

- مدير معهد العلوم اللسانية بالجزائر.

---

[1]_ عبد الرحمن الحاج صالح، فؤاد بوعلي، شخصيات أدبية وعربية، منتدى ملتقى الأدباء والمبدعين العرب، WWW.ALMOLTAQA-com(26/02/2009م).

[2]_ ينظر: التواتي بت تواتي، المدارس النحوية، دار الوعي، د ط، 2008م، ص 140.

[3]_ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ورقة الغلاف.

- مدير مركز البحوث العلمية لترقية اللغوي العربية.

- عين رئيسا لمجمع اللغة العربية منذ سنة 2000م.

- عضو في المجامع اللغوية العربية الآتية: دمشق وبغداد وعمان والقاهرة.

- رئيس الهيئة العليا لمشروع الذخيرة اللغوية منذ الندوة التأسيسية بالجزائر في ديسمبر 2011م.

- تحصل على جائزة الملك فيصل الدولية على جهوده، في الدراسات اللسانية العربية.

ومن أبرز تلاميذه:

- الدكتور التواتي بن تواتي.

- الدكتور مازن الواعر.

- الدكتورة منى إلياس.

- الدكتورة خولة طالب الإبراهيمي.

- الدكتورة شفيقة العلوي.

وفاته: التحق بربه صبيحة الأحد 07 جمادى الثانية 1438هـ الموافق لـ 05 مارس 2017م، بمستشفى عيد النعجة في العاصمة الجزائرية عن عمر ناهز تسعين سنة رحمه الله تعالى وأدخله فسيح جناته.[1]

إنتاجه العلمي ومنشوراته: إن هذا العلم الجليل والنحوي الأصيل واللساني الفذ كونته الظروف ليظهر كعلم من أعلام اللسانيات لا على مستوى وطنه بل على مستوى العالم، فهو من الباحثين

[1]_ ينظر: فصيح مقران، المدخل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، ط1، عنابة، الجزائر، 1432هـ-2011م، ص ص 466، 467.

المحدثين والمجددين في مجال اللسانيات الحديثة، وما يمكن أن تستفيده العربية الفصحى من التطورات السائدة اليوم في مجال البحث اللساني، وما ينفرد به اللسان العربي. [1]

لدكتور عبد الرحمن الحاج صالح واحد وسبعون بحثا ودراسة نشرت في مختلف المجلات العلمية المتخصصة بالعربية والفرنسية والإنجليزية حتى عام 2002م منها:

- معجم علوم اللسان مكتب تنسيق التابع للأليسكو 1992م.
- علم اللسان العربي وعلم اللسان العام (في مجلدين).
- مقالة "لغة" ومقالة "معارف" في دائرة المعارف الإسلامية الطبعة الجديدة لندن.

(-Linguistics and phonlcics, in applied arbic linguistics and signal pracersing New york 1989.)

- بحوث ودراسات في علوم اللسان في الجزأين (عربية وفرنسية وإنجليزية) بالجزائر.
- أربع مقالات منها: "الخليل بن أحمد والأخفش" و"ابن السراج والسهيلي" في موسوعة أعلام العرب.
- وقد عين في سنة 2000م رئيسا للمجمع الجزائري من طرف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة رحمة الله عليه.

مفهوم النظرية الخليلية الحديثة ونسبها:

1- مفهوم النظرية الخليلية الحديثة: النظرية الخليلية الحديثة (New Khaliliene Zheory) ورمزها الدولي (NKT)، فرع من اللسانيات العربية التي تختص في دراسة اللسان البشري دراسة علمية وفقا للمفهوم الحديث للدراسة العلمية وهي قراءة جديدة للتراث العربي الأصيل.

[1]_ ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن جزم، ط1، 2008م، ص 240.

" وتعد اللسانيات الخليلية نظرية لسانية عربية جديدة تمثل امتداد لنظرية النحو العربي الأصلي التي وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 175هـ) وتلميذه سيبويه (ت: 180هـ) ومن جاء بعدهما من النحاة العرب القدامى من العباقرة ممن شافهوا العرب الخلص الأقحاح ".[1]

ومنه نخلص إلى أن النظرية الخليلية الحديثة تصنف من بين أهم النظريات التي تهتم في دراستها على لسان واحد من الألسن العالمية، وهي تحاول إعادة صياغة جديدة لنظرية اللغويين العرب القدامى وفق متطلبات العصر بمعنى آخر بناء على لغة العلم المعاصر ومنهجه، وهذه النظرية أعادت الاعتبار لعدة شخصيات علمية نابغة في تاريخ الفكر العربي، وأعادت إحياء مصطلحات جديدة، وتعمقت في تفسير مفاهيم نحوية بلاغية ومتبعة في ذلك منهجا علميا دقيقا يضاهي مناهج البحث المتبعة عند علماء اللسانيات الغربية.

2- النسبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي: تعرف النظرية الخليلية نفسها في الأوساط العلمية العربية والدولية بالانتساب إلى أحد الأعلام العرب الذين أسسوا ركائز البحث العلمي في مجال اللسان العربي ألا وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو من اللغويين العرب الأفذاذ الذين اتسمت أعمالهم وأفكارهم بالأصالة والجودة، وهذا ما يتجلى في النظرية الخليلية ومعنى ذلك أن الخليل وطبقته لم يقلدوا أحد من الأمم المجاورة، بل جاؤوا بشيء لم يكن معروفا من قبل، وكان هذا الجديد ممتازا ورائعا في الوقت نفسه.

إن النسبة إلى الخليل ليست جديدة، وأول تنظيم علمي اقترح هذه النسبة هو الحلقة اللغوية المعروفة بـ (المدرسة الخليلية)، وهي أول تنظيم لغوي عربي حديث يظهر فيه النزعة العلمية، وقد عرفها أحد أعضائها بقوله: " فريق من الباحثين المختصين في علوم اللسان بمعناها الحديث [تكون

[1]_ بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خيضر بسكرة، العدد السابع، فيفري، 2005م، د ص.

مع مرور الزمان] يريد أن يواصل ما إبتداه الخليل وسيبويه ومن تابعهما ولكن بعد التمحيص لما تركوه من الأقوال والتحليلات أي: بعد التحليل النقد الموضوعي "،[1] وهذه النظرية ما هي إلا امتداد لأفكار اللغويين العرب وخاصة الخليل ومدرسته، وأول من اقترح هذه النسبة (المدرسة الخليلية) هو الباحث المغربي الأستاذ الأخضر غزال رحمه الله تعالى، وانتسب إلى هذه المدرسة مجموعة من اللغويين بين المغاربة والعرب الشباب، وعملوا على تطويرها واشتهرت عالميا، وخاصة بعد الإنجاز المتميز الذي قدمه أحد أعضائها وألا هو الباحث الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح رحمة الله تعالى.

ومن المهم أن نشير إلى أن النسبة إلى الخليل هي نسبة على وجه التغليب، وإنما الهدف منها هو رد الاعتبار للخليل والتعريف به، فالخليل بن أحمد شخصية لامعة عربية يزداد به شرفا وفخرا كل من ينتسب إليه وحتى أنه أعتبر من طرف المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم واليونيسكو باعتباره شخصية علمية عالمية لعام 2006م وقد أقيم في عمان مؤتمر حافل لإحياء ذكرى الخليل. [2]

ومعنى أن النسبة إلى الخليل إنما هي على وجه التغليب أن الخليل ليس الرجل الوحيد الذي تهتم النظرية الخليلية بأعماله، بل هناك رجال كثر منهم من عاصر الخليل ومنهم من لم يعاصره، ويقول الحاج صالح في هذا الصدد: " فيما يحصل النظرية الخليلية سميت بهذا التغليب لأن الخليل رحمه الله وإن كان هو العماد فيها إلا أنه قد أخذ كثيرا عن شيوخه ثم إن سيبويه لم يكن من

---

[1]_ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات العربية، ج 1/208، من بحث العنوان: المدرسة الخليلية والدراسات اللسانية الحالية في الوطن العربي، الرباط، 1987م.

[2]_ نظمت ندوة دولية من طرف وحدة الدراسات العمانية في جامعة آل البيت بالتعاون مع سفارة سلطنة عمان في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 29-27 جمادى الآخرة 1927م، 25-23 جويلية 2006م، بعنوان: ندوة الخليل بن أحمد الفراهيدي.

المقلدين أبدا "،[1] ونجد أن هناك عدة لغويين ينتمون إلى المدرسة الخليلية القديمة وتعتبرهم هذه النظرية أصلا في أبحاثها وتحليلاتها.

أما الرجال الذين عاصروا الخليل وكانوا في زمانه فهم أساتذته وزملاؤه في المقام الأول ومنهم: أبو عمرو بن العلاء القاري (70هـ-154هـ)، وعيسى بن عمرو والأصمعي (122هـ-215هـ)، وأبو الخطاب الأخفش الكبير (ت: 177هـ)، وفي المقام الثاني تلاميذ الخليل وهو الفريق الذي أشرف عليه الخليل بنفسه وأعطاهم من علمه، وهم الشباب العلماء الذي وفقهم الله لإحياء علم اللغة وعلم أستاذهم الخليل، وقد حفظت لما الروايات أسماء ستة منهم وهم: أبو بشر سيبويه (ت: 180هـ)، والنصر بن سهيل (203هـ)، وأبو الحسن علي بن نصر الجهضمي (ت: 187هـ)، ومؤرخ بن عمرو السدوسي (ت: 195هـ)، وعينه بن عبد الرحمن المهلبي وواد وهو الوليد بن محمد المصادري (ت: 263هـ). " وقال أبو إسحاق الزجاج: سمعت نصرا يحكي عن أبيه قال: قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه تعال حتى تتعاون على إحياء علم الخليل ".[2]

وفي المقام الثالث أولئك الرجال الذين دافعوا عن علم الخليل بلغة العلم ومنهاجه، وهم الذين عرفوا فيما بعد بالمدرسة البصرية ومنهم المبرد (ت: 210هـ)، والأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، والجرمي (ت: 255هـ)، وأبو عثمان المازني (ت: 249هـ)، وأبوا سعيد السيرافي.

وفي المقام الرابع مجموعة من العلماء الراسخين الذين تأخروا عن الخليل في الزمان لكنهم فهموا كلامه حق الفهم، واعتنوا بعمله عناية شديدة، وأناروا علم العربية وصناعة النحو على أصولها، ونجد أبو بكر السراج (ت: 316هـ)، ومدرسته بما في ذلك ابن كيسان والفارسي (ت: 377هـ)، وابن جني (ت: 392هـ)، والرماني (ت: 384هـ)، ثم رجال قلائل أبرزهم رضي الدين

---

[1]_ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات العربية، ج1/20، من بحث بعنوان: الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة، المملكة السعودية 1987م.

[2]_ سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مقدمة التحقيق، ص 08.

الإستراباذي (ت: 686هـ)، وإلى جانب هذا العالم النابغ نجد أيضا رائد المدرسة الأندلسية الإمام السهيل الذي توفي (581هـ).

التأسيس العلمي للنظرية الخليلية الحديثة: في عام 1979م، ناقش الباحث اللغوي الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح أطروحته لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم اللسان من جامعة السوربون في باريس، وكان عنوان الرسالة " اللسانيات العامة واللسانيات العربية دراسة ايستمولوجية لعلم العربية " والتي كتبها عبد الرحمن الحاج صالح باللغة الفرنسية

(Lingiustique arabe et lingiustiqur générale : essai de méthodologie et d'épistémogie de àllm al-à Arabiyya/ Aberrahmam Hadj-salah, Directeur de thése pellat charles, 1979.)

ونلتمس في هذا العنوان أنه عنوان جذاب ولم يكن معروفا من قبل لدى جمهور العلماء اللسان في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هذه الرسالة أول عمل في التأسيس العلمي للنظرية الخليلية الحديثة داخل الأوساط الأكاديمية الدولية.

وقد كان كثير من اللغويين قد تفطن بالفعل إلى خصوصية التراث الخليلي، وتمكن بعضهم إلى تسجيل هذه القناعة الموجودة في مدونات النحو العربي الأصيل، ومن شواهد ذلك إشاراتهم إلى علو كعب الخليل في مهارات التجريد والتصميم وهو ما يعرف في زماننا بالتفكير الرياضي، كما أن كثيرا من خبراء التراث العربي اتفقوا على المنزلة الخاصة التي بلغها كتاب سيبويه وبعض شروحه المعتبرة، يقول الباحث ميشال زكريا في هذا الصدد: " وما يشجعنا في نهجنا هذا، هو أن اللغويين أمثال الخليل وسيبويه وابن جني، على سبيل المثال لا الحصر، قد حللوا اللغة من منطلقات عملية

بالإمكان اعتبارها متطورة جدا بالنسبة لعصورهم مما يبين لنا أن المفاهيم الألسنية المتطورة ليست دخيلة على التراث العربي ".[1]

ونجد أيضا أن الباحثين الغربيين المتخصصين في مجال علوم اللسان الحديثة لم ينكروا مركزية التراث العربي الخليلي وأهميته البالغة لتقدم البحث العلمي في هذا الميدان، لكن هذه الأوصاف الحسنة والمواقف المشجعة لم تكلل بالجهد الكافي للبرهنة عليها بواسطة البحث العلمي المنهجي، إلا أن الأستاذ الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح، عكف على مدونات التراث النحوي العربي، وبشكل خاص كتاب سيبويه، وطول أربعين سنة، وهو يطيل النظر ويدمن التدبر إلى أن تمكن من الإمساك بالخيوط الأساسية للنظرية الخليلية القديمة التي اشتملت عليها تلك المدونات،[2] وبذل جدها متواصلا لاستخلاص فحوى أصولها المنهجية ومفاهيمها الدقيقة، وكان في الوقت نفسه يقارن بين النظرية الخليلية وإلى ما توصل إليه البحث اللغوي بعد ذلك بقرون، فخلص إلى نتيجة مفيدة أن هناك شرطين متباينين في الإنتاج العلمي اللغوي في التراث العربي الواحد ويعبر الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح عن هذه الثنائية قائلا: هناك تراث وتراث، طالما نادينا إخواننا اللغويين إلى الرجوع إلى التراث العلمي اللغوي الأصيل، وما زلنا إلى يومنا هذا نحاول أن نقنع الناس على ضرورة النظر فيما تركه أولئك العلماء الفضائل الذين عاشوا في الصدر الأول من الإسلام حتى القرن الرابع الهجري، وتفهم ما قالوه وأثبتوه من الحقائق العلمية التي قلما توصل إلى مثلها من جاء قبلهم من علماء الهند واليونان، ومن بعدهم كعلماء اللسانيات الحديثة في الغرب. [3]

---

[1]_ ميشال زكريا، الألسنية التلوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الحمراء، ط2، 1406هـ-1986م، ص 05.

[2]_ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات اللسانيات العربية، ج1، ص ص 168، 169.

[3]_ المرجع نفسه، ص 169.

وانتساب النظرية الخليلية الحديثة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي وطبقته، وهذا الجزء الأصيل وهو المسمى بالتراث اللغوي العلمي ويعرف كما يلي: " هو ما تركه العلماء العرب القدامى من أعمال جليلة وعظيمة انطلقت كما هو معروف من دراسة القرآن الكريم للحفاظ على لغته وذلك بطريقة علمية ومنتظمة والمتمثلة في الاستقراء للنص القرآني، واختراع نظام من الإعجام والنقط لتصحيح القراءة، وظهر هذا العملان معا ".[1] ويقول عبد الرحمن الحاج صالح في موضع آخر حول التأسيس العلمي لهذه النظرية: " وقد حاولنا منذ ما يقرب ثلاثين سنة أن نحلل ما وصل إلينا من تراث فيما يخص ميدان اللغة وبخاصة ما تركه لنا سيبويه وأتباعه ممن ينتمي إلى المدرسة الخليلية وكل ذلك بالنظر في الوقت نفسه إلى ما توصلت إليه اللسانيات الغربية، وبعد مرور الزمان حاول الباحثون المتخصصون في علوم اللسان التوصل إلى ما ابتدأه الخليل وسيبويه ومن تابعهما، لكن بعد التدقيق للأقوال والتحليلات التي تركوها بعدا في التحليل النقدي الموضوعي لها".[2]

وانطلاقا مما سبق يتضح لنا بأن التأسيس الفعلي للنظرية الخليلية الحديثة بدأت مع الأستاذ الفاضل عبد الرحمن الحاج صالح وتحديد في سنة 1979م بعد مناقشته لأطروحته التي أعدها لنيل درجة الدكتوراه، حيث لقي هذا الموضوع ضجة كبيرة وخاصة في ميدان علوم اللسان، وجذب انتباه وعقول الباحثين في كل بقاع الأرض. وفتح المجال للباحثين الآخرين أن يبحثوا في التراث العربي ويتذوقوا جمال تراثنا وأصالته وجودته.

---

[1]_ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2006م، ص 07.

[2]_ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 208.

II. مبادئ ومفاهيم النظرية الخليلية واهتماماتها:

1- مبادئ ومفاهيم النظرية الخليلية الحديثة.

تستمد النظرية الخليلية الحديثة مبادئها من نظرية النحاة العرب الأوائل وزعيمهم في ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي، على عدد من المفاهيم والمبادئ لتحليل اللغة، فلخصها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح فيما يلي:

- مفهوم الإستقامة والإستحالة.
- مفهوم الإنفراد وحدة اللفظة.
- مفهوم الموضع والعلامة العدمية.
- مفهوم الأصل والفرع.
- مفهوم العامل.

1- مفهوم الإستقامة والإستحالة: يميز سيبويه في كتابه المسمى بـ "الكتاب" بين السلامة الراجعة إلى اللفظ، والسلامة الخاصة بالمعنى، كما يميز أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس، والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين، وذلك في قوله في باب الإستقامة من الكلام والإحالة: " فمنه مستقيم حسن، ومحال كذب، مستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسأتيك غدا، وأما فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول آتيتك غدا، وسآتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك وأشباه هذا، وأما

المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس "،[1] فمن خلال قول سيبويه يتضح لنا أنه يمكن تمييز هذه المعاني بهذه الكيفية:

- **فالمستقيم الحسن:** السليم في القياس والاستعمال جميعا.

- **والمستقيم القبيح:** السليم في القياس وغير السليم في الاستعمال.

- **وأما المستقيم المحال:** سليم في القياس والاستعمال غير سليم من حيث المعنى.[2]

فمن خلال هذا المبدأ يتضح لنا بأن النحاة قديما ميزوا بين اللفظ والمعنى، ومعنى ذلك أن اللفظ إذا فسر باللجوء إلى عبارات تخص المعنى، فالتحليل هو تحليل معنوي. وأما إذا حصل التفسير على اللفظ دون أي اعتبار للمعنى فهو تحليل نحوي، وإنطلاقا مما قلناه يتضح لنا بأن النحاة القدامى لم يخلصوا بين هذين التحليلين، وهذا ما برهنه الأستاذ الحاج صالح في دراسته للنظرية التحليلية الحديثة.

2- مفهوم الإنفراد وحد اللفظة: يقول الخليل بلسان تلميذه: " إنه لا يكون إسم مظهر على حرف أبدا، لأن المظهر يسكت عنده، وليس قلبه شيء ولا يلحق به شيء ".[3] ويقول أيضا في هذا الصدد: " الذي يسكت عنده، وليس قلبه هو الاسم الذي ينفصل ويبتدئ "،[4] فمن خلال هذه الأقوال يتضح لنا بأن النحاة القدامى كان المنطلق عندهم في تحليلهم للغة أن كل ما ينفصل ويبتدئ، وهي صفة الإفراد ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرع عليه وهو ما أطلق

---

[1]_ سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ج1، دار الجيل، ط1، بيروت، 1991، ص ص 25، 26.

[2]_ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات العربية، ص 18.

[3]_ سيبويه، الكتاب، ص 304.

[4]_ المرجع نفسه، ص 96.

عليه الخليل مصطلح الاسم المظهر، وكما أطلق عليه ابن يعيش والرضي الاستربادي مصطلح اللفظة.

واللفظة في اللسانيات الخليلية عمادها الوقف والابتداء، فهي أقل ما ينطلق به مما ينفصل فيسكت عنده ولا يلحق به شيء، أو يبتدئ فلا يسبقه شيء، وتجدر الإشارة إلى أن كل وحدة لغوية قابلة الانفصال عما قبلها أو بعدها من الوحدات أي كل لفظة يمكن الابتداء بها والوقف عليها حسب موقعها في الكلام، فمن ضمن الألفاظ التي ينفصل وتبتدئ على سبيل المثال لا الحصر "علي" ففي قولنا "جاء علي" و"علي جاء". ومنها ما ينفصل ولا يبتدئ مثل ضمير "تاء الفاعل" ففي قولنا "خرجت". ومنها ما يبتدئ ولا ينفصل مثل حرف البحر ففي قولنا "في المهد صبي".

واللفظة تتعاقب عليها زيادات قبلية وبعدية دون أن تفقد وحدتها أو تنفرد فيها أجزاؤها، فلا تخرج عن كونها لفظة (أي قطعة واحدة)، ويسمى النحاة هذه القابلية يمينا ويسارا "التمكن" ولاحظوا أن هذا التمكن درجات تترتب كالآتي:

أ)- المتمكن الأمكن، الذي يحمل معناه بداخله ولا يحتاج إلى غيره، ويتمثل في اسم الجنس المتصرف كرجل وفرس وشجرة.

ب)- المتمكن غير الأمكن، ويتمثل في الممنوع من الصرف.

ج)- غير المتمكن ولا أمكن، ويتمثل في الاسم المبني. [1]

فمن خلال هذا المبدأ يتضح لنا بأن مفهوم الانفراد هي عبارة عن كيفية اعتمدها النحاة في ضبط وحدات اللغة سواء أكانت ألفاظا أو جملا، ونجد بأن الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح اعتبر مصطلح اللفظة أنها لفظة عربية خالصة وأصيلة، فهي الكلمة التي يمكن انفرادها وتأويلها

[1] _ محمد صارى، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، قسم اللغة العربية، وآدابها، جامعة عنابة، ص ص 11، 12.

إلى المفرد، كما أن الاسم يمكن أن يكون كلمة مفردة تدخل عليه إضافات وزوائد وملحقات ورغم ذلك فهي لا تخرجه من دائرة الاسمية مشكلة بذلك لفظة واحدة، وهذه الزيادة يمينا ويسارا في اللفظة سماه النحاة بـ (التمكن).

3- مفهوم الموضع والعلامة العدمية: وعلى هذا الأساس فإن الموضع التي تحتلها الكلم هي خانات تحدد بالتحولات التفريعية أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية، هذه الزيادة هي نفس التحويل في هذا المستوى، وإذا أردنا أن نعبر عن هذا الكلام باصطلاح الرياضيات فيمكن القول بأن ما يظهر بالتفريع في داخل المثال المولد للفظ فهي عبارات متكافئة حتى ولو كانت بعضها أطول بكثير من البعض الآخر وذلك لا يخرجها، عن كونها لفظة. وقد يحمل اللغوي على المثال المولد للفظة بإثبات التناسب أو التناظر (المقابلة بالتطير) بين هذه الوحدات (أو حمل أو إجراء كل منها على الآخر)، ويتم هذا الإجراء بالتحويل الذي هو هنا بالزيادة، ولهذه العملية عكسها وهو " رد الشيء إلى أصله " على قول النحاة وبهذه العمليات يتضح موضع كل عنصر في داخل المثال:

فالموضع هو من أهم المفاهيم الرياضية المحضة، وهي أهم صفة يتصف بها التحويل الخليلي، ويعتبر النحاة هذه الزائدة بأنها: "تدخل وتخرج" وهو ما يتصف بالإدراج الذي يتم "بالوصل" وليس كالإدراج الذي يحصل "بالبناء"، فالوصل يحصل في داخل اللفظة وأما البناء فهو يحدث، ثم إن خلو الموضع من العنصر له ما يشبهه وهو الخلو من العلامة أو تركها (الكتاب 7/1 و340) وهو ما نعرفه نحن بالعلامة العدمية وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، وكذلك كجميع العلامات التي تميز الفروع عن أصولها (المفرد والمذكر لها علامات غير ظاهرة بالنسبة للجمع والمثنى والمؤنث والمصغر) ونفس الشيء للعامل فإن العامل الذي ليس له لفظ ظاهر والمتمثل في الإبتداء، ورغم وجود هذا المفهوم في اللسانيات الحديثة إلا

أنه لم يستغل الاستغلال الكافي والمناسب إذ يجب أن يكون مرتبطا بالموضع داخل البيئة معينة ذات عرض وطول أي في البنية التي سميت بالمثال. [1]

ونستنتج من خلال هذا المبدأ أن الموضع يعني المحل أي بمعنى آخر يحل فيه عنصر من العناصر المؤثرة وإذا غاب ذلك الموضع أي في البنية من العنصر أصبح علامة عجمية، ويمثل الوضع والعلامة العجمية على مستوى اللفظة ويتعلق الأمر بالعلامات التي تميز الأصول عن الفروع (المذكر والمؤنث/ المفرد، المثنى، الجمع...).

4- مفهوم الأصل والفرع: بني النحو العربي كله على الأصل والفرع، كونهما ذات سمة رياضية، فالنحاة العرب ميزوا الأصول عن الفروع، فحددوا الأصل على أنه الثابت المستمر الذي لا يتغير، والفرع هو الأصل مع الزيادة باتباع منهج علمي من خلال حمل الأشياء على بعضها بهدف إظهار التكافؤ بينهما في البنية التي ينتج عنه كيان اعتباري بهدف معرفة الجامع الذي يجمعها وهو البنية التي تجمع الأنواع الكثيرة من الجمل ويكون ذلك بمراعاة الاستخدام الذي يقصد به طريقة إجراء المتكلمين لأوضاع لسانهم وهم ينشؤون خطابا، وهذا ما تبناه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في نظريته فهو لا يهتم فقط بالألفاظ بل يتجاوز ذلك إلى كيفية إدراج تلك الألفاظ في سياق متسلسل، فالنحاة العرب أدركوا بأن اللغة أداء جار لا يتوقف فأخذوا بعين الاعتبار ذلك فبنوا تحليلاتهم على المجاري، أي تحليل اللغة انطلاقا من الأداء المتداول من الصيغ الافتراضية والساكنة، وهذا بعكس المنهج الوصفي الذي يهتم فقط باللغة الناتجة دون الاهتمام بمنتج اللغة، فالنحاة الأوائل تجاوزوا فكرة الوحدات المتقابلة في نظام بنيوي إلى الاهتمام بالنظام في نظام الأداء الفعلي ونحو ذلك جملة من المتتاليات التي أوردها سيبويه في كتابه:

- مررت برجل راكب وذاهب.

---

[1]_ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الأول، ص 121، 122.

– مررت برجل راكب فذاهب.

– مررت برجل راكب ثم ذاهب.

– مررت برجل راكع أو ساجد.

– مررت رجل راكع لا ساجد. [1]

وفي الأخير نصل إلى القول بأن فكرة الأصل والفرع ليست محصورة في مستوى اللفظة أو الجملة، بل تشمل جميع مستويات اللغة فالأصل لا يخرج عن أصالته إذا دخلت عليه زوائد لينتقل إلى الفرعية وذلك باتباع منهج علمي وهو حمل الشيء عن الشيء وذلك لمعرفة البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل المعروضة سابقا، وجعل الخليل وتلميذه سيبويه النظام اللغوي كله لا يخرج عن نطاق الأصول والفروع.

5– مفهوم العامل: إن نظرية العامل هي من أروع ما أبدعه الخليل وأصحابه، وبها يستطيع اللغوي أن يمثل أبسط الكيفيات وأنجحها في التراكيب المعقدة التي تتداخل فيها العناصر اللغوية، وقد توصل أحد الباحثين إلى استغلال هذه النظرية وبرمجتها لاستكشاف البنى التركيبية آليا والمتصفح لكتاب سيبويه يجد أن فكرة العمل عنده قصد بها التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب وأنه في حقيقته نظرية يمثل فيها طريقة النظم في الجملة، ومن يتقن فهم هذه النظرية يقف على أسرار التركيب وأوضاعها المختلفة،[2] والمقصود من هذا الكلام بأن العامل هو الذي يظهر التعلق بين أجزاء التركيب وترك الأثر الذي ينتج من هذا الإرتباط.

---

[1]_ نسيمة نابي، مدى توظيف مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة في تعلم اللغة العربية وتعلمها، جامعة أم البواقي، الملتقى الوطني، أزهار اللغة العربية، بين الماضي والحاضر، ص 323، 324.

[2]_ التواتي بن تواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ص 102، 103.

– **اهتمامات النظرية التحليلية الحديثة:** اهتمت اللسانيات الخليلية بالعديد من المواضيع، وحاولت حل الكثير من المعضلات التي تركها السابقون عالقة، حيث اجتهد عبد الرحمن الحاج صالح في إزالة تلك العتمة من خلال هذه النظرية.

– **اهتمامات النظرية الخليلية الحديثة:** وتمكن في استثمار اللسانيات بالقيام بمستوى المشرفين على العملية التربوية ومدرسين اللغة العربية خاصة، وذلك من خلال كتابات عديدة نذكر على سبيل المثال:

– اللغة العربية بين المشافهة والتحرير.

– الجملة في كتاب سيبويه.

– أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية.

ولم يكتف بهذا بل كون كثيرا من الباحثين الذين استثمروا نظريته هذه في الرسائل التي أعجوها في الماجستير والدكتوراه في إطار تدريس اللغة العربية، في جامعات وطنية كالجزائر وعنابة، وجامعات عربية كسوريا، وحتى نجد دارسون غير عرب لهم اهتمامات بالغة الأهمية بهذه النظرية ومدى نجاعتها في البحث اللساني بفرعيه العام والتطبيقي وبناء على هذه النظرية ظهر مشروعه اللغوي المتمثل في الذخيرة اللغوية العربية وهي عبارة عن بنك للمعلومات تخزن فيه كنوز ومصادر للتلوث اللغوي العربي، وقد تبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومؤسسات عربية أخرى هذا المشروع لأنه يتجاوز طاقة طالب لعلم الواحد إلى مجموعات بحث متعددة وقد تم اعتماده أيضا من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضمن المشروع الوطني للبحث وتم إنشاء مجموعة فرق خاصة به. [1]

[1]_ ينظر: بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، د ص.

ويبقى الانشغال الواضح والأساسي لهذه النظرية هي خدمة المعلم والمتعلم والاجتهاد الوقوف على نتائج صائبة وسليمة حين تطبيق هذه النظرية وهذا ما توصل إليه عبد الرحمن الحاج صالح من خلال النظرية الخليلية الحديثة.

ويقول أيضا حول تطوير اللغة العربية بالطرق الحديثة ودراستها في ظل التكنولوجيا والتطور العلمي: "... إن الخوض فيما قاله المبدعون من عمائنا في العصور الأولى والتعمق فيها والرجوع إلى جميع المخطوطات التي وصلتنا إذا اقتضى الأمر، وبذل الجهد لفهمهم بالاعتماد على الطرق الحديثة في المقارنة بين النصوص واستخراج المقاصد الحقيقية لأصحابها، وإن هذا صار عند طلابنا معشر الخليلية من أقوى الحوافز على الدراسات اللغوية العربية، ويزيد الحافز قوة كلما اقتربت الدراسة للتراث الأصيل بتتبع ما يقوله علماء اللسانيات في عصرنا، وأكثر من هذا إذا اختبرت النظريات القديمة والحديثة على محك التكنولوجيا اللغوية الحديثة".[1]

فمن خلال قول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح نلاحظ أنه يسعى جاهد القيام والنهوض باللغة العربية وتطويرها نحو مستويات راقية، وخيلا دليل على ذلك جهوده الجبارة والعظيمة الذي يقوم بها هذا الأستاذ الفاصل في دراسة جميع الجوانب التي تخص اللغة العربية، وأيضا يحاول حل مشكلات لغوية عالقة منذ القدم.

"... وتجرى الآن في مراكز البحوث لترقية اللغة العربية بالجزائر مبرمجة في شتى الميادين التي تخص اللغة كطرائق تعليم اللغات، والعلاج الآلي للغة، أمراض الكلام وغيرهما، وكلها تبحث

[1]_ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزء الأول، الجزائر، 2012، ص 73.

في كيفية استغلالها للنظرية الخليلية الحديثة التي لا تهمل ولا تقلل من شأن النظريات العملية الأخرى إلا وأن تكون قد تجاوزها الزمان ".[1]

يسعى عبد الرحمن الحاج صالح من خلال مدرسته الخليلية تحقيق أهداف نبيلة من بينها على سبيل المثال لا الحصر الوصول إلى الدقة في المفاهيم لتكون لها القدرة في الاستعانة بها في ميادين عديدة منها المجال العلمي والتكنولوجي، وأيضا ما يلحظ أن النظرية الخليلية الحديثة تسعى بالنهوض وتطوير مستوى اللغة العربية نحو الأفضل في ظل الركب التكنولوجي المتطور وعالم المعرفة.

[1]_ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2012، الجزء الثاني، ص 53، 57.

الفصل الثالث

نظرية العامل من منظور المدرسة الخليلية الحديثة

الفصل الثالث: نظرية العامل من منظور المدرسة الخليلية الحديثة.

I. ماهية العامل عند الحاج صالح.

II. أنواع العامل في النظرية الخليلية الحديثة.

III. مبادئ العامل في النظرية الخليلية.

I. ماهية العامل عند الحاج صالح:

تعتبر نظرية العامل عند أصحاب المدرسة الخليلية من أروع ما أبدعه الخليل وأتباعه، إذ بفضل مفهوم العامل يستطيع محلل اللغة أن يصل إلى الكشف عن البنية الموجودة على مستوى التراكيب، ويرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أن: "المستوى التركيبي للجملة هو المستوى الذي يظهر في وحدات خاصة أكثر تجريدا هي العامل والمعمول الأول والمعمول الثاني والمتخصص، وليست ناتجة عن تركيب اللفظة بلفظة أخرى ويثبت هذا المستوى إنطلاقا مع إبقاء النواة فيلحظ أن الزوائد على اليمين تؤثر في آخر الكلم (الإعراب) "،[1] وهذا يعني أن مستوى التركيب لا يترتب من الوحدات الدالة التي هي المورفيمات في اصطلاح الغربيين بل هي وحدات من جنس أكثر تجريدا تتمثل في العامل (ع) والمعمول الأول (م1) المعمول الثاني (م2)والمخصص (خ) ، كما فهمه سيبويه ونظرية العامل يستطيع بها اللغوي أن يمثل أبسط الكيفيات وأنجعها في التراكيب المعقدة التي تتداخل فيها العناصر اللغوية.

لأنه تصوغ التركيب في قالب رياضي دقيق يرتقي بها من مستوى مادي معقد إلى مستوى صوري مجرد قابل للصياغة، وبالتالي قابل للاستخدام في الحاسبات الإلكترونية "،[2] ويرى التواتي بن تواتي أن المتصفح لكتاب سيبويه يجد أن فكرة العامل عنده هي التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب وأنه في حقيقية نظرية يتمثل فيها طريقة النظم في الجملة، ويتبين أن المقصود من القول بالعامل هو بيان الارتباط والتعليق.[3]

---

[1]– عبد الحميد محمد السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، جامعة دمشق، 2002م، العدد (3-4)، ص 42.

[2]– التواتي بن تواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومنهاجها في البحث، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص 102.

[3]– د. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 253.

وبهذا فقد تبين لأصحاب النظرية الخليلية أن اللفظة ليست الوحدة الصغرى التي يتركب منها مستوى التركيب بل من وحدات مجردة ثم الكشف عنها عند تطبيق حمل أقل ما يبنى من الكلام المفيد منها هو أكثر من لفظة أي من أبسط الجمل وتحويله بالزيادة مع إبقاء النواة وذلك حسب ما يوضحه الجدول الآتي: [1]

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
Ø	زيدٌ	منطلقٌ
إنّ	زيدًا	منطلقُ
كان	زيدٌ	منطلقًا
حسبت	زيدًا	منطلقًا
أعلمت خالدا	زيدًا	منطلقًا
1	**2**	**3**

والتراكيب التي تظهر في الجدول تبدو متكافئة من حيث إنها تتضمن نواة واحدة وهي الأصل (زيدٌ منطلقٌ)، وتتفرع منها الفروع بالزيادات التي تحتملها هذه الوحدة التركيبية، وقد لاحظ النحاة أن الزوائد على اليمين تغير اللفظ والمعنى، فالتأثير على اللفظ فيتغير علامات إعراب أواخر الكلم، أما التأثير على المعنى فبزيادة معان جديدة على المعنى الأصلي كالشك والتوليد ... إلخ.

[1]– د. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الأول، ص 253.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا بأن المستوى التركيبي للجملة عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح لا يخرج عن نطاق هذه العناصر، والمتمثلة في العامل، والمعمول الأول، والمعمول الثاني، والمخصص.

1-1- العامل:

هو المؤثر في التركيب الكلامي، وقد يكون مساويا للصفر، وهذا ما يسميه النحاة القدامى بالابتداء، فالعامل يعمل في المعمول الأول والمعمول الثاني لفظا ومعنى، وهو سبب بناء الكلام، فلا يوجد بنية لا يكون أساسها العامل، نحو قولنا:

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
Ø	سعيدٌ	قائمٌ
إنَّ	سعيدًا	قائمٌ
1	**2**	**3**

فمن خلال هذا الجدول يتضح لنا في المثال الأول "سعيدٌ قائمٌ"، أن العامل هو الابتداء، والذي يرمز ب Ø، وأما "سعيدٌ" فهو معمول أول، وأما "قائمٌ" فهو معمول ثاني، ولكن في المثال الثاني " إنَّ سعيدًا قائمٌ "، فنلاحظ أن دخول "إنَّ" أثرت في التركيب الكلامي، فجعلت من المبتدأ عاملا أولا، والخبر عاملا ثانيا، و"إنَّ" قد أثرت على الجملة معنى ولفظا أي: (في الحركات الإعرابية وفي معنى الجملة).

1-2- المعمول الأول:

إن موضع المعمول الأول (م1) يدخل فيه المبتدأ والفاعل (أو ما يتقدم مقامهما)، ولا يمكن للمعمول الأول أن يتقدم على عامله فهما يكونان زوجا مرتبا في اصطلاح الرياضيات، وحسب اصطلاح النظرية الخليلية الحديثة،[1] ويأخذ في صياغته الأساسية الرمز (ع = م1) كقولنا:

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
شرحَ	المعلمُ	الدَّرسَ
Ø	عمرٌ	جالسٌ
1	**2**	**3**

فمن خلال هذا الجدول يتضح لنا في المثال الأول بأن "المعلم" هو المعمول الأول والمتمثل في الفاعل وهذا في الجملة الفعلية، وأما في المثال الثاني فإن "عمرٌ" هو المعمول الأول والمتمثل في المبتدأ وهذا في الجملة الاسمية.

1-3- المعمول الثاني:

إن موضع المعمول الثاني (م2) يدخل فيه الخبر والمفعول (أو ما يقوم مقامها)، وقد يتقدم المعمول الثاني، على كل العناصر، إلا في حالة جمود العامل مثل (إنّ) إذا كان ظرفا، مثل: إن في الدار زيدا [2]، وللتوضيح أكثر نقدم الأمثلة في الجدول الآتي:

---

[1]- د. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 223-311.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص 223، وج2، ص 75.

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
فهمَ	الطالبُ	المحاضرةَ
Ø	عبد الله	ذاهبٌ
إنَّ	الأستاذَ	حاضرٌ
1	**2**	**3**

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا في المثال الأول بأن "المحاضرة" هي المعمول الثاني والمتمثل في المفعول به وهذا في الجملة الفعلية، وأما في المثال الثاني، فإن "ذاهب" هو المعمول الثاني والمتمثل في الخبر وهذا في الجملة الاسمية، وأما في المثال الثالث في "إنّ الأستاذَ حاضرٌ"، ففي هذه الحالة نلاحظ بأن العامل جامد، ولا يمكن للمعمول الثاني أن يتقدم على العامل والمعمول الأول، ونرى في هذا المثال بأنه لا يمكن لـ "حاضر" والذي هو المعمول الثاني أن يتقدم على العامل الجامد "إنّ".

1-4- المخصص:

هو الزيادة على المجموعة النواة وهي: العامل، المعمول الأول، المعمول الثاني، فهي أصلية في الجملة نحو قولنا:

العامل (ع)	المعمول الأول (م1)	المعمول الثاني (م2)	المخصص خ
كان	محمد	جالسا	أمس
إنّ	الصدق	نافع	دائما
نظم	الشاعر	قصيدة	رائعة
إنّ	العلم	أساس	المعرفة

فمن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن في هذا المثال "كان" هو العامل، وأما "محمد" هو المعمول الأول، و"جالسا" هو المعمول الثاني، وهنا يظهر لنا بأنه لا يمكن الاستغناء عن هذه العناصر بعكس المخصص والذي يعتبر زيادة والمتمثل في هذا المثال في "أمس".

وقد أشارت المدرسة الخليلية إلى هذه الوحدات المجردة التي تبنى عليها أبنية الكلام بهذه المحادثة الرياضية:

" [(ع ⟵ م1) + م2] + خ "،[1] والجدير بالملاحظة أن لكل واحد من الرموز معنى حيث إن:

" ع = العامل و م1 = المعمول الأول، وم2 = المعمول الثاني، والقوسان مع السهم = الزوج المرتب، ما بين المعقوقتين النواة وج = المخصصات ".[2]

وكما يمكننا أن نمثل هذه المعادلة كما يلي:

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، الجزء الأول، ص 311.

[2]– المرجع نفسه، ص 311.

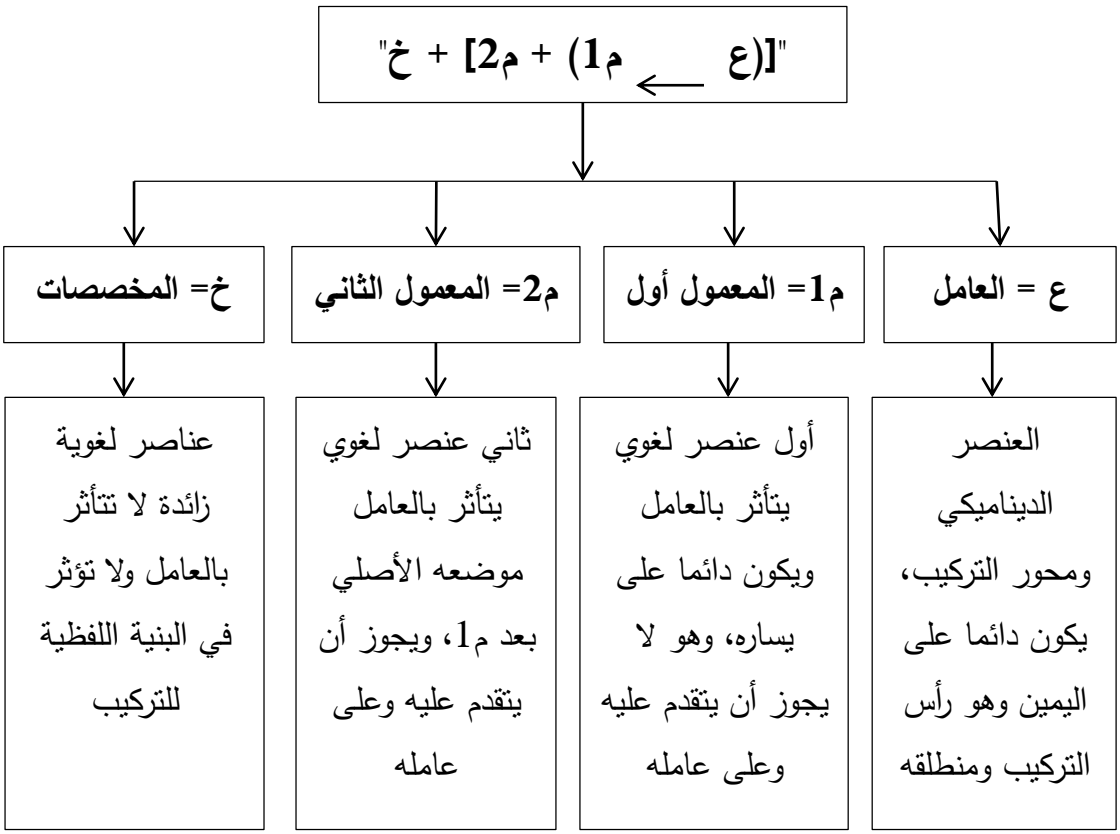

ولتوضيح هذا المخطط أكثر نقدم الجدول التالي والذي يضم مجموعة من الأمثلة في هذا الصدد:[1]

[1]– ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1979م، ص 147.

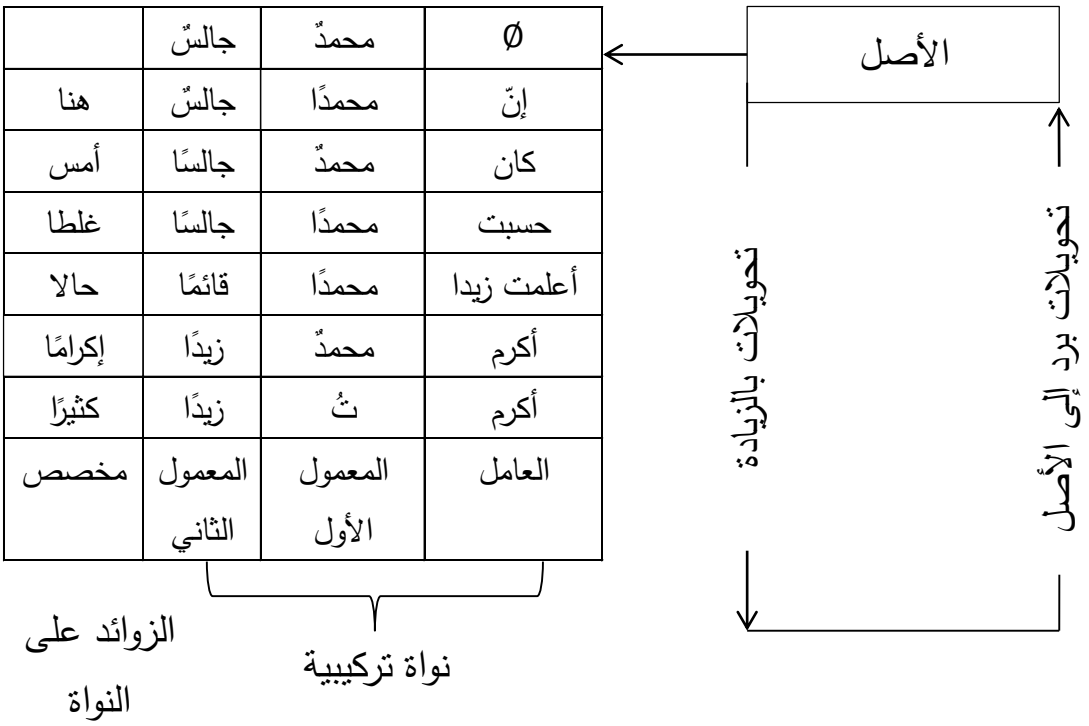

Ø	محمدٌ	جالسٌ	
إنّ	محمدًا	جالسٌ	هنا
كان	محمدٌ	جالسًا	أمس
حسبت	محمدًا	جالسًا	غلطا
أعلمت زيدا	محمدًا	قائمًا	حالا
أكرم	محمدٌ	زيدًا	إكرامًا
أكرم	تُ	زيدًا	كثيرًا
العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني	مخصص

من خلال الأمثلة التي قدمناها في هذا الجدول حاولنا أن نبين نظرة الحاج صالح إلى العامل والمتمثلة في:

– أن الأصل لا يزاد عليه عامله، لأن موضع الزيادة على الأصل فارغ، ويشار إليه بالعلامة الرياضية (Ø)، وهذا ما بينه سيبويه في قوله: " واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ... "، [1] نحو قولنا: (محمدٌ جالسٌ) ففي هذا المثال "محمد" هو المعمول الأول، وأما "جالس" فهو المعمول الثاني، فأما العامل فيرمز له "بالعلامة العدمية Ø "، وهو ما يعرف عند النحاة العرب بالعامل المعنوي (الابتداء).

– أن الوحدات المجردة التي تبنى عليها أبنية الكلام، هي العامل الأول، والمعمول الثاني، والمخصصات فالعامل يرمز له ب ع، وأما المعمول الأول فيرمز له ب م1، وأما المعمول الثاني

[1]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص 23–24.

فيرمز له ب م2، وهذه العناصر هي عناصر أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، وأما بالنسبة للمخصصات فيرمز له ب خ، وهو عنصر زائد ويمكن الاستغناء عنه ولا يؤثر في المعنى العام للجملة.

– وأن " لكل تحويل أو تفريع عملية تعتبر نظير له، مثلما رأينا في اللفظة يمكن أن ترد كل وحدة في هذا المثال المولد إلى ما كانت عليه فيما سبقها ".[1]

– وتعتبر هذه المصطلحات والمفاهيم (العامل والمعمول الأول م1، والمعمول الثاني م2، والمخصص خ، والعلامة العدميةØ.

والمعادلة الرياضية "[(ع ⟵ م1) + م2] + خ"[2]... إلخ، أهم ما تميزت به نظرية العامل، ونلاحظ أن هذه المفاهيم والمصطلحات قد أكسبت النظرية الخليلية الحديثة، كفاية عملية وتوضحت فيها الرؤى، وتحدد فيها الهدف، وتبين أصالة المفاهيم المعتدة.

[1]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص 23–24.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الأول، ص 311.

II. أنواع العامل في النظرية الخليلية:

لم تنف النظرية الخليلة الحديثة الأنواع التقليدية للعامل سواء كانت لفظية أو معنوية، وحسب الحاج صالح فهما نوعان ويتمثلان في :

– فالنوع الأول هو ما أثر نحويا كالنواسخ والأفعال نحو قولنا:

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
إن	عمرَ	ذاهبٌ
شرح	الأستاذُ	المحاضرةَ
1	2	3

ويظهر لنا من خلال الجدول في المثال الأول إن "عمرَ ذاهبٌ" فإن الناسخ هو الذي أثر في الجملة فجعل من المعمول الأول منصوبا، ومن المعمول الثاني مرفوعا، وهذا بالنسبة في باب النواسخ، وأما بالنسبة للمثال الثاني "شرح الأستاذ المحاضرة" فإن الفعل هو الذي أثر في الجملة فجعل من المعمول الأول مرفوعا ومن المعمول الثاني منصوبا، وهذا بالنسبة في باب الأفعال، وما نلحظه في هذين المثالين أن الناسخ (إنَّ) والفعل (شرح)، استطاعا أن يتحكما في الجملة نوحيا.[1]

فأما النوع الثاني ما أثر دلاليا وهو المسمى بمستوى التصدير وما فوق العامل، نحو قولنا:

محمد قائمٌ

للتوضيح أكثر نقدم الجدول الأتي :

[1]– شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنعوم تشوميسكي، مجلة التراث، جامعة مستغانم، الجزائر، ع:07، 2007م، ص 09.

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
أ	محمد	قائمٌ
1	2	3

ويظهر لنا من خلال هذا الجدول بأن (أ) هو العامل المؤثر في الجملة، فجعل من المبتدأ معمول أول، ومن الخبر معمول ثاني.

-ويقول الحاج صالح في هذا الصدد: " إن سيبويه في كتابه كثيرا ما يذكر نوعا من الابتداء وهو غير عامل المبتدأ ويرمز إليه بالصفر (Ø) عندنا لأنه غير ملفوظ، وذلك عند وصفه لبعض العناصر بالمبتدأ (الفعل) أيا كان "وإن" وجميع حروف الاستفهام والشرط وغيرها، ويعني بذلك غير ما يعني بالمبتدأ الذي له خبر "،[1] والمقصود من قول الحاج صالح أنه يوجد مستوى تركيبي آخر أعلى من هذا وهو مستوى التصدير وما فوق العامل فإن هناك أدوات تدخل على (ع.م.خ)، وهذه العناصر لها حق الصدارة، ولا يجب لأي عنصر من العناصر المؤثرة في الجملة التقدم عليها، وهذه العناصر تحتل الصدارة المطلقة، وكما قلنا سابقا في المثال الفائت "أمحمد قائم" فحرف الاستفهام "الألف"، له الصدارة المطلقة والحق الكامل بأن يكون في أول الكلام، ولا يجوز للعناصر اللاحقة في الجملة التقدم عليها.

[1]- د. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 332.

وسر تسمية سيبويه للاسم العامل عمل الفعل بـ (الاسم المبتدأ) وليس هو المبتدأ الذي لابد أن يكون له خبر بل الاسم، الذي يأتي في موضع العامل "ع" (وهذا ما لم يفهمه كل من جاء بعده)، فهناك مواضيع سابقة على "ع" وهما موضعان: [1]

– موضع الاستفهام ويرمز له بـ "س".

– موضع الشرط ويرمز له بـ "ش".

وهذان الموصفان يكوّنان موضعا واحدا أكثر تجريدا ويرمز إليه بـ "ء"، ويكون لهذا العامل المطلق معمولان مثلما هو الحال في الصيغة التركيبية التي تحتها ونرمز إليها بـــ م1 وم2، ولتوضيح هذه العناصر المجردة أكثر وشرحها نبين كل هذا في الجدول الآتي:

ع		م1			م2		
س	ش	ع	م1	ع	م2	م1	ع
أ	–	دخل	خالدٌ	–	–	–	–
–	إن	دخل	خالدٌ	–	عاقبته		
أ	إن	ضرب	خالدٌ	زيدا	عاقبته		
–	إن	لم يدخل	خالدٌ	–	عن موعده	Ø	تأخر

[1]– المرجع نفسه، ص 332.

وهذا الجدول ما هو إلا أمثلة قدمناهالنبين وجهة الحاج صالح في العلاقة القائمة بين العامل المطلق وبين معموليه وهي علاقة بناء، وبمنزلة الاسم على المبتدأ، كما يراه الخليل وهذه العلاقة التي تربط العامل المطلق ومعموليه تسمى تعليقا ولنبين أكثر سنستعين بهذا المخطط:

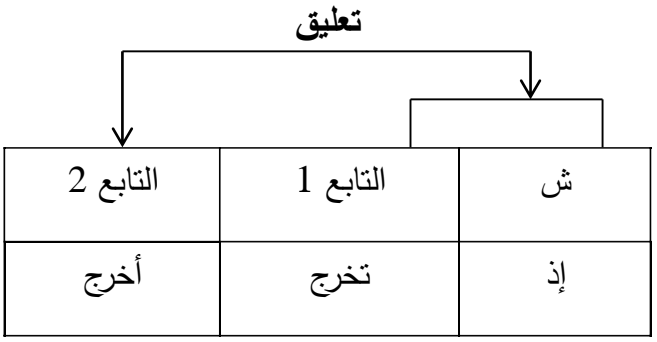

ففي هذه الصياغة التركيبية هناك علاقة تربط العامل المطلق (ع) بمعموليه وتسمى تعليقا ونرى أن التابع الثاني متعلق بالتابع الأول.

فالجملة الشرطية: إذ تخرج أخرج يمكن أن تصاغ تركيبيا كالتالي:

ع+م1+م2، وفي هذه الجملة، فقد رأى الخليل بن أحمد الفراهيدي وكذا سيبويه أن الفعل الأول (رأي: م1) معمول مباشر للعامل الحرفي الشرطي الجازم إذ، وهذا المعمول لا يستغني عن السلسة الثانية (أخرج).

كما لا يستغني الخبر في باب الإبتداء عن المبتدأ.

والعلاقة التي تربط بين المعمول الأول والمعمول الثاني هي علاقة لسانية أشبه بعلاقة الوحدة التركيبية (ابتداء + مبتدأ) التي يبنى عليها الخبر بالضرورة ولكن في مستوى تركيبي أعلى، وهذا التعليق بالأول شكل من أشكال البناء، وبعد دخول الأداة (إن)، تصبح هي المؤثرة بالجزم في السلسة الثانية (أدخل)، ضمن هذا البناء المسمى بالتعليق.

وقد أوضحت الباحثة شفيقة العلوي أنواع العوامل استنادا إلى النظرية " الخليلية الحديثة والربط العاملي نعوم تشومسكي "،[1] وقد تم تقسيمها إلى ما يلي:

1-1- العوامل الإفرادية:

وهي التي يدخل من ضمنها الفعل اللازم والفعل المتعدي إلى مفعول واحد، والأفعال الناسخة جميعها كالآتي:

1-الفعل اللازم والفعل المتعدي لمفعول واحد:

العامل (ع)	المعمول الأول (م1)	المعمول الثاني (م2)	المخصص خ
نزل	المطر	≠	-
قرأ	الولد	≠	قراءة رائعة
دون	الولد	الدّرس	-
يدون	الولد	الدرس	-
دون		الدرس	-
أحسن	الأديبُ	القول	-
اجتمع	المدراءُ	≠	-
انتهز		الفرصة	-

[1]- شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العامل لتشومسكي، ص 13.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول بأن حسب شفيقة العلوي فالنوع الأول من العوامل تتمثل في العوامل الإفرادية والتي يدخل من ضمنها الفعل اللازم، وهو الفعل المكتفي بفاعله نحو نزل المطر فالعامل هو نزل وتأثر في المعمول الأول ونلاحظ أن المعمول الثاني خال كون الفعل نزل لا يحتاج إلى معمول ثان، وتدخل أيضا من ضمنها الأفعال المتعدية غلى مفعول به واحد نحو دون الولد الدرس فنجد العامل تأثر في المعمول الأول ونفس الشيء بالنسبة للمعمول الثاني.

2- الأفعال الناسخة:

- كان وأخواتها:

ع	م1	م2			خ
كان	الصبي	في المهد			-
صار	الترحال	يسيرا			-
أصبح	الجو	جارا			-
أمس	الطفل	نائما			-
أضحى	الطفل	نائما			-
ظل	الطفل	نائما			-
بات	الغيث	ع	م1	م2	-
		ينزل	Ø	≠	
بات	الطبيب	يراقب	Ø	المريض	-
ليس	الولد	نائما		الآن	-
.....	.....	.....			.....

يتضح لنا من خلال هذا الجدول بأن النواسخ تدخل على الجملة الاسمية وتؤثر على المعمول الأول والمعمول الثاني نحو صار الترحال يسيرا فبعد أن كانت الجملة بهذا الشكل (الترحال سير) دخل الناسخ صار فجعل من المعمول الأول مرفوعا ومن العامل الثاني منصوبا.

- إن وأخواتها:

ع	م1	م2	خ
إنّ	الفرج	قريبٌ	-
إنّ	ك	مهذبٌ	-
إنّ	ك	أسدٌ	-
كأنّ	الفرج	قريبٌ	-
ليت	الفرج	قريبٌ	-
ليت	نا	فائزون	
لعل	الفرج	قريبٌ	-
لكن	الفرج	قريبٌ	-

يتضح لنا من خلال هذا الجدول بأن النواسخ تدخل على الجملة الاسمية وتؤثر على المعمول الأول والمعمول الثاني نحو إن الفرج قريبٌ فبعد أن كانت الجملة بهذا الشكل (الفرج قريبٌ) دخل الناسخ إنّ فجعل من المعمول الأول منصوبا ومن المعمول الثاني منصوبا.

- أفعال المقاربة والرجاء:

ع	م1	م2			خ
		ع	م1	م2	
كاد	المعلم	أن يكون	Ø	رسولا	-
أوشك	الثلج	أن يذوب	Ø	≠	-
يكاد	القمر	أن ينكشف	Ø	≠	-
كرب	عمر	أن يدخل	Ø	- لنا	-
عسى	الله	يغفر			جميعا

ويتضح لنا في الجدول بأن أفعال المقاربة والرجاء تدخل على الجملة فترجع المعمول الأول مرفوع وتجعل من المعمول الثاني جملة (أداة مصدرية + فعل مضارع)، نحو قولنا أوشك الثلج أن يذوب فأوشك هو العامل والثلج هو المعمول الأول وأما (أن يذوب) فهو معمول ثاني.

1-2- العوامل التركيبية:

والتي يدخل من ضمنها الفعل المتعدي إلى مفعولين (أصلهما مبتدأ وخبر) مع معموله الأول، والعقل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل مع معموله الأول والثاني.

- الفعل المتعدي إلى مفعولين:

ع	م1	م2	خ
ظننت	عمرا	واقفا	-
حسبت	عمرا	واقفا	-
خلت	عمرا	واقفا	-
رأيت	التوبة	نجاة	مؤكدة
رغم المغفل	الإجابة	صحيحة	-
عددت	أباك	صديقا	-
إتخذ المسلم	القرآن	حجة	-
تركت	السؤال	مفتوحا	-
وجد المريض	الدواء	مرا	-

ويتضح لما من خلال الجدول بأن حسب شفيقة العلوي هناك نوع آخر من العوامل والمتمثل في العوامل التركيبية والتي يدخل من ضمنها الفعل المتعدي إلى مفعولين نحو ظننت فهو عامل وعكرا هو معمول أول وواقفا هو معمول ثاني.

- **الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل:**

ع	م1	م2	خ
أعلمتك	النبأ	صادقا	–
أخبرت أمي	الفرج	قريبا	–
حدثتك	الخبر	مزيفا	–
خبّرتك	المسافر	راجعا	إلى بلاده
نبأتك	السماء	صافية	–
أنبأت	أنّ الدّرب	وعرة	–
المسافر		المسلك	

ففي هذا الجدول يتضح لنا بأن هناك أفعال تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل نحو أعلمتك النبأ صادقا فهنا أعلمتك فهو العامل، والنبأ هو معمول أول، وصادقا هو معمول ثاني.

- **العوامل الخاصة:**

والتي تضم كل من الحروف والأدوات العاملة التي تشكل مع عاملها تركيبا صحيحا في العربية، وهي في الحقيقة ملحقات بالعوامل من جهة أنها تعمل عملا خاصا في الاسم الذي يبنى عليها لكنها لا تدخل في التركيبة العامة الجامعة نحو قولنا على سبيل المثال.

1	–حروف الجر	– في المهد صبي. – في الحديقة حارس. – في الطاولة مزهرية.
2	–أدوات الإشارة	– هذا الطالب موهوب. – هذه المنطقة جميلة. – هذه المدرسة نظيفة

ويتضح لنا في هذا الجدول أن شفيقة العلوي أضافت نوعا آخر من العوامل ويتمثل في العوامل الخاصة فحروف الجر تدخل على الاسم فتأثر فيه نحو: الصبي في المهد، ونفس الشيء لأدوات الإشارة فهي تدخل على الاسم وتؤثر فيه نحو هذا الطالب موهوب.

– العوامل المعنوية:

تضم الابتداء قبل كل اسم أو لفظة اسمية يبتدأ بها سواء أكان مبتدأ لفظيا أو معنويا، والخلو التركيبي قبل الفعل المضارع.

وفيما أمثلة توضيحية تفصل هذه الأنواع الأربعة من العوامل مع التمثيل. [1]

[1]– تم الاستفادة من مقولات الحاج صالح، المبثوثة في كتابه بحوث ودراسات في اللسانيات العربية بجزئيه للإشتغال على متن الجدول، مع تقديم الباحث للأمثلة.

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني			المخصص
Ø Ø Ø Ø	الصدق الصدق عبد الله النجاح	نافع نافع قائم في الاجتهاد			– دائما – –
Ø	الصحف	ع	م1	م2	
		تصنيع	Ø	الرجل	

يتضح لنا من خلال الجدول بأن شفيقة العلوي، أضافت نوعا آخر من العوامل والمتمثلة في العوامل المعنوية نحو الصدق نافع فالعامل هنا هو الابتداء الذي يرمز له بالعلاقة العدمية (Ø) والصدق هو معمول أول، وأما نافع هو معمول ثاني.

III. مبادئ العامل في المدرسة الخليلية الحديثة:

إن من أهم المبادئ والأسس التي تقوم عليها النظرية الخليلية الحديثة في مجال العامل ما يلي:

3-1- أشكال العامل:

إن للعامل عند النظرية الخليلية الحديثة ثلاثة أشكال هي:

- الابتداء أي العلاقة العدمية (Ø) (صفر) المؤثرة في البناء التركيبي الإسنادي الاسمي، نحو قولنا: (زيد قائم)، هنا يظهر لنا أن الابتداء قد أثر في الجملة (زيد قائم) أي أثر في المبنى والمبني عليه.

– اللفظة المفردة ذات خاصية الاستقلال ليست كالحروف التي تحمل معناها في غيرها بعكس الأفعال التي تعتبر أقوى العوامل وهذا ما خوّلها في أن تؤثر على باقي الجملة: مثل: (أكرم محمد زيدا)، فيتضح في هذا المعنى بأن اللفظة المفردة "أكرم" لها خاصية الاستقلال في التركيب، وهذا ما أكسبها القوة لتؤثر في باقي عناصر الجملة.

– التركيب الجملي المؤثر في المنصوبين، نحو: (حسبت محمدا جالسا) فيتضح لنا في هذا المثال أن الفعل "حسبت" من الأفعال المتعدّية إلى مفعولين فهو لا يكتفي بمفعول واحد،[1] وهذه كلها هي أشكال العامل التي اعتمدت عليها المدرسة الخليلية الحديثة.

3-2- رتبة العامل:

العامل ما كان أولا:

– في الذكر، نحو: (كان عمرو جالسا) ويتجلى لنا في هذا المثال أن كل عنصر من عناصر هذه الجملة وضعت في رتبتها و"كان" هو العامل، ثم "عمرو" هو المعمول الأوّل (م1)، و"جالسا" معمول ثاني (م2).

– في التقدير النحوي، نحو: (جالسا كان عمرو) في هذا المثال نرى أن عنصرا من عناصر هذه الجملة قد تقدم على العامل بمعنى أنه خالف أصل الوضع اللغوي، ففي المثال الذي ذكرناه (جالسا كان عمرو) قد تقدم المعمول الثاني (م2) وهو المفعول به "جالسا" على عامله "كان" فالأصل أن نقول: (كان عمرو جالسا)، وكما يجوز أن يتقدم المعمول الأول (م1) على عامله نحو: (عمرو كان جالسا).

ومن ثم بات واضحا أن العامل في النظرية الخليلية الحديثة هوما أثر بغض النظر عن رتبته،[1] بمعنى أنه على الرّغم من رتبة العامل في الجملة فإن له تأثير.

[1]– ينظر: شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنعوم تشومسكي، ص 7.

3-4- نظرية العامل هي نظرية على نظرية:

إن موقف النظرية الخليلية واضح فيما يخص نظرية العامل فهي نظرية على نظرية (Métathéorie)، أو إعادة صياغة جديدة لنظرية موجودة من قبل، فالنحاة العرب القدامى الأفذاذ (الخليل وطبقته)، قد طبقوا هذه النظرية بالفعل فلم يكن ينقصهم سوى أمرين بالنسبة لشروط النظريات العلمية المعاصرة.

أولا: النظر المستقل إلى الأصول، وذلك يقتضي إفراد المصطلحات والمفاهيم الإجرائية المستعملة بمداخيل معرفية دقيقة، وهذا الشرط مهم ونافع، لأنه يحقق التوحيد في اللّغة العلمية من جهة إطلاق المصطلحات، فلا يقع بذلك الالتباس في الفهم مادام المصطلح المستعمل قد تم تعريفه بدقة، حيث لا يحتمل إلاّ معنى واحد.

ثانيا: الصياغة العلمية الجامعة، وهذه تقتضي تحويل الأوصاف المتفرقة إلى قوانين مؤلفة من الرموز الدولية التي يفهمها جلّ العلماء والمتخصصين في العالم، وهذا الشرط هام لكنه لم يكن من لوازم البحث والنظر العلمي على أيام النحاة العرب القدامى، كما أن النظرية الخليلة الحديثة تمكنت من شطرلا بأس به في هذا المجال، كما في معادلة التراكيب العربية،[2] وعليه فإن نظرية العامل هي إعادة صياغة جديدة لنظرية قديمة موجودة بالفعل.

3-5- التركيب العاملي:

هذا المصطلح أطلق عليه عبد الرحمن الحاج صالح الصياغة العلمية لتراكيب العربية، والتي يعني بها معادلة التراكيب الرباعية، وهي أول صياغة يصرح بها عالم لغوي عربي فيما يخص

---

[1]- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 245.

[2]- ينظر: عبد الكريم جيدور، نظرية العامل النحوي وتعليمية النحو العربي، ص 79-80.

المعالجة الرياضية والتقلبية الشاملة للتراكيب على الحاسوب،[1] والمقصود بالصياغة العلمية في المنهج العلمي المعاصر هو تحويل الأوصاف الكيفية إلى قيم ثابتة قدر الإمكان، وهذا يعني أن تكون هناك نسب ثابتة بين العلاقات التي تشكل الصياغة.

وحسب تعبير "ابن جني" فليس هناك إلا ثلاثة صور فقط:

- **فالصورة الأولى (ع+م1+م2):**

نحو قولنا: (ضرب عمرو زيدا) فهنا الفعل "ضرب" هو العامل، و"عمرو" هو المعمول الأول (م1)، و"زيدا" المعمول الثاني (م2).

- **الصورة الثانية (ع+م2+م1):**

مثلا: (ضرب زيدا عمرو) في هذا المثال إن العامل يتمثل في الفعل "ضرب"، والمعمول الأول (م1) "عمرو"، والمعمول الثاني (م2) هو "زيدا"، هنا نلاحظ أن المعمول الثاني (م2) قد تقدّم على المعمول الأول (م1).

- **الصورة الثالثة (م2+ع+م1):**

نحو: (زيدا ضرب عمرو) ويتجلى لنا في هذا المثال تقدم المعمول الثاني (م2) على عامله والمعمول الأول (م1).

نستنتج من خلال الصور الثلاثة أنها تخبرنا بـ "ضرب عمرو زيدا" على الرّغم من اختلاف الرتب في عناصر الجمل إلاّ أنها تحمل معنى واحدا والمتمثل في "الضرب".

وقد بين المبرد الفرق في مستوى البنية اللّفظية بقوله "فإن زعم زاعم أنه يرفع "عبد الله" في "عبد الله قائم" بفعله فقد أحال من جهات:

---

[1]- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 304-314.

– منها أن "قام" فعل ولا يرفع الفعل، فاعلين إلا على جهة الإشراك (أي العطف) ومن فساد قولهم أنك تقول: " رأيت عبد الله قائم "، فيدخل على الابتداء ما يزيله ويبقى الضمير على حاله، ومن ذلك أنك تقول: "رأيت عبد الله قائم"، فيدخل على الابتداء ما يزيله الضمير على حاله، ومن ذلك أنك تقول: "عبد الله هل قام" فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله"،[1] فما فعل المبرّد هنا إلا ما تعوّد عليه العلماء العرب من حمل شيء على شيء، ولتوضيح وجهة نظر المبرّد في هذا القول نقدّم الجدول الآتي:

ع	م1 أو م2	م2 أو خ
1–الابتداء أو فعل وفاعل	المبتدأ أو المفعول	فعل وفاعل في موضع الخبر م2 أو واو الحال
2– Ø Ø	عبد الرّحمن عبد الرّحمن	انطلق Ø انطلق أبوه
3– Ø	عبد الرّحمن	هل انطلق Ø
4– رأيت	عبد الرّحمن	انطلق Ø

نلاحظ في هذا الجدول أن موضع العامل فارغ في (1 و2 و3) وهذا ما يسميه النحاة بالابتداء، ويمكن تشغيل الابتداء بالفعل "رأيت" نحو قولنا: (عبد الرّحمن انطلق) بالتالي فإن العامل هو الابتداء بينما في قولنا: (رأيت عبد الرّحمن انطلق) فالعامل في هذا المثال هو الفعل "رأيت"، ثم في داخل المعمول الثاني (م2) موضعان: انطلق وموضع ضميره، والدليل على وجوده إمكانية تشغيل الابتداء باسم مظهر وهو هنا في المعمول الثاني (م2) "أبوه"، أما في قولنا: "عبد الرّحمن

[1]– المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عفيمة، ج4، ط2، 1399هـ–1979م، ص 128.

هل انطلق" فهنا حسب قول المبرّد أنه يستحيل أن يعمل في كلمة تأتي قبل حرف الاستفهام إطلاقا، فالمعمول الثاني (م2) "انطلق" نحو: (عبد الرّحمن هل انطلق) هو ضمير بعده وإن لم يظهر في اللفظ، وهذا يظهر واضحا باللجوء إلى المثال التركيبي الذي بنيت عليه نظرية العامل العربية.

ولنبيّن أكثر نقدم هذه الأمثلة لإدراج الأبنية التركيبية: [1]

1) اسم فاعل في موضع ع

ع	م1	م2			خ
يقول	محمد	ذاك			
أقائل	محمد	ذاك			

2) فاعل وفاعل ومفعول في موضع م2

Ø	محمد	ع	م3	م2	جاهزا
		يريد	Ø	ذلك	
كان	محمد	يريد	Ø	ذاك	

3) فعل وفاعل في موضع م3

ع+م1	م2	م3			
حسبت	محمدا	يريد	Ø	ذاك	

4) فعل وفاعل في موضع خ

رأيت	محمدا				يلعب	Ø

5) فعل وفاعل في موضع 2 (مضاف إليه)

0	2	
يوم	ع	م1
	يأتي	محمد

6) فعل وفاعل ومفعول في موضع 3 (الصفة)

0	3		
شاب	ع	م1	م2
	يقول	Ø	ذاك

[1]– ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 331.

من خلال الأمثلة التي قدمناها يتضح لنا بأن النظرية الخليلية تتفادى النزعة التجزئة التي تعتبر اهم خاصية ينبني عليها اللسان البشري فهي ترى تداخل العناصر اللّغوية فيما بينها وهذا ما يستحيل أن تظهره التجزئة الخطية التي تتناول التسلسل الكلامي القطعة منه تلو القطعة كأنّ اللغة على الرغم من تعقيدها الشديد المهول هو هذا التسلسل الكلامي ليس غير.

3-6- ارتباط العامل بمفهوم البناء:

حيث يجعل المعمول الثاني (م2) مرتبطا نحويا بالوحدة التركيبية المتلازمة (ع+م1) فالخبر معمول مبني على المبتدأ والابتداء، لأنه محمول اسمي عليهما، كما يؤكد ذلك البصريون،[1] والمقصود من هذا القول أنّ الخبر مبني على المبتدأ "عمرو" وهو المعمول الأول (م1) ومعمول أيضا على الابتداء والذي يشار إليه بالعلامة العدمية (Ø).

ومن هنا فاللسان العربي بناءان هما:

- **أولا:** بناء قائم على الابتداء: أي أن العامل هنا عامل معنوي نحو: (عمرو جالس) فهنا العامل ليس معناه بداية الجملة بل كون الجملة مجرّدة من العامل اللّفظي المؤثر في البناء التركيبي الإسنادي الاسمي، أي المبني والمبني عليه.

- **ثانيا:** بناء قائم على حمل الفعل: أي أن العامل هنا عامل لفظي نحو: "جلس عمرو" فهنا العامل هو الفعل "جلس" والمعمول الأول (م1) هو "عمرو" والفعل "جلس" يعمل في الفاعل ويتحكم فيه.

ويتضح لنا أن في اللغة العربية يتكون البناء دائما من عنصرين هما المبني والمبني عليه وأصغر بنية تركيبية عربية هي الأصل، فنجد في الجملة الاسمية المبتدأ وهو المبني عليه والخبر وهي تنقسم إلى موضعين: موضع المبتدأ وموضع الخبر المبني عليه، كما أن الأمر يشتمل الفعل

[1]- المبرد، المقتضب، ج2، ص 49.

ومعموليه اللذان يكافئان المبتدأ أو الخبر من حيث البنية في مستوى أعلى من التجريد، وهذا ما سنوضحه في هذا الجدول: [1]

Ø الفعل (رأيت)	المبتدأ (عمرو) الفاعل (عمرو)	الخبر (جالس) المفعول (جالسا)

3-7- مبدأ التعلق بالأول:

ففي سلسلة (إن تخرج أخرج) ذات الصياغة (ع+م1) + مع خ، ضرب من التعليق، فقد رأى الخليل ابن أحمد الفراهيدي وكذا سيبويه، أن الفعل الأول، أي (م1)، معمول مباشر للعامل في الشرطي الجازم (إن) وهذا المعمول لا يستغني عن السلسلة الثانية -أخرج- كاملا يستغني الخبر في باب الابتداء عن المبتدأ (م1) و(م2) -إذا- للسلسلة الثانية علاقة لسانية أشبه بعلاقة الوحدة التركيبية (الابتداء + المبتدأ) التي يبني عليها الخبر بالضرورة، ولكن في مستوى تركيبي أعلى، وهذا التعلق بالأوّل من أشكال البناء ومن ثم تصبح (إن) هي المؤثر بالجزم أيضا في السلسلة الثانية -أخرج- ضمن هذا البناء والتعلق،[2] فمن خلال هذا القول يتضح لنا أن هناك علاقة لسانية بين العامل والمعمول بحيث في الجملة الفعلية نحو قولنا: (رأيت عمرو جالسا) لا يمكن للمعمول أن يستغني عن العامل فالفعل "رأى" هو العامل وتاء الفاعل هي المعمول الأول (م1)، أما في الجملة الاسمية نحو قولنا: (عمرو جالس) لا يمكن للمبتدأ أن يستغني عن الابتداء فالعامل المعنوي الابتداء هو العامل، و"عمرو" هو المعمول الأول (م1).

---

[1]- ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص 113.

[2]- شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنعوم تشومسكي، ص 7.

ونخلص في الأخير إلى أن نظرية العامل والعمل من زاوية النظرية الخليلية الحديثة هي نظرية لسانية يستطيع بها اللغوي أن يمثل أبسط الكيفيات وأنجحها في التراكيب المعقدة التي تتداخل فيها العناصر اللّغوية في قالب رياضي دقيق، وارتقى بها الأستاذ الحاج صالح من مستوى مادي معقد إلى مستوى تجريدي صوري مجرد الصياغة وبالتالي قابل للاستخدام في الحسابات الإلكترونية.

خاتمة

خاتمة:

في نهاية هذا العمل نسجل أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال معالجتنا لموضوع " جهود عبد الرحمن الحاج صالح في إحياء نظرية العامل " وجعلنا خاتمة، ويمكن حصر النتائج فيما يلي:

– إن نظرية العامل من أهم أدلة النّحو الأصولية في الفكر النحوي منذ سيبويه، وهي من أهم الأسس التي بنى عليها النحاة قواعدهم.

– إن نظرية العامل في النحو العربي نالت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين قديما وحديثا، واختلفت الآراء حولها بين مؤيد ورافض لها.

– إن النظرية الخليلية الحديثة نظرية معاصرة بأصول ومرجعيات قديمة.

– النظرية الخليلية الحديثة هي ملتقى طرق موفق لآراء ومفاهيم النظرية النحوية القديمة التي أنتجها جل النحاة الأوائل المبدعين، وعلى رأسهم الخليل وتلميذه سيبويه، مع مفاهيم أساسية من نظريات لسانية حديثة.

– إن النظرية الخليلية الحديثة نظرية لسانية عربية جديدة لها أسسها المعرفية ومفاهيمها الأساسية، وإجراءاتها في التحليل، ومجالات تطبيقها ونتائجها.

– أعادت النظرية الخليلية الحديثة التأسيس لنظرية العامل تأسيسا جديدا، مصاغا صياغة شكلية رياضية، يمكن من خلالها المعالجة الآلية الإلكترونية للسان البشري.

– إن العامل من أهم مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة التي أولاها الحاج صالح اهتماما كبيرا.

– العامل عند الدكتور الحاج صالح هو:

1– عنصر تركيبي يتعلق بمستوى التركيب فقط، ليس له علاقة بالألفاظ والمفردات.

2– فهو يشكل محور التركيب وعماده، بمعنى أن شكل التركيب العربي يحدده نوع العامل.

3- إنّ رتبة العامل تكون في أقصى اليمين دائما، فهو الأول في المستوى التركيبي العربي.

4- لا يمكن للمعمول الأول أن يتقدم عن عامله، عند الحاج صالح، فهما عبارة عن زوج مرتب، والرتبة فيه ثابت.

5- العامل عند الحاج صالح نوعان: ما أثر نحويا وما أثر دلاليا في التركيب.

6- إن أنواع العوامل هي: عوامل إفرادية، عوامل تركيبية، والعوامل الخاصة والعوامل المعنوية.

ويمكن القول إن نظرية العامل عند الحاج صالح جديرة بالاهتمام حيث تغيرت عن أغلب معاصريه، وأهم مميزات هذه الدراسة ما يلي:

- أنها أعادت التأسيس للعامل تأسيسا جديدا، مصاغا صياغة شكلية رياضية.

- أعادت الروح لهذه النظرية (أي العامل)، بعد أن كادت تتأثر بسبب قصور فهمها عند النحاة المتأخرين، وقد أظهر الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح قوتها، مقارنة مع المناهج اللّسانية المعاصرة.

- وأن هذه الدراسة عبارة عن قراءة جديدة للنحو العربي بشكل عام.

وفي الأخير نتوصل إلى القول إن النحو العربي الذي وضعه النحاة الأوائل على تصورات منطقية رياضية صرفة، مما مكنهم من تحليل اللغة تحليلا دقيقا، والعامل كمفهوم رياضي يمكن الاستفادة منه في المعالجة الآلية للغة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أولا: الكتب:

1. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1393هـ-1973م، ج2.

2. ابن الحاجب، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، 1973م، الجماهير الليبية، ج 1.

3. ابن جني (أبو الفتح)، الخصائص، تحقيق محد علي النجار، ط 2، بيروت، ج 1.

4. ابن فارس، مقاييس اللّغة، تحقيق هارون عبد السلام، ط1، البابي الحلبي، ج4.

5. ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد)، الرد على النّحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط3، القاهرة، دار المعارف.

6. ابن منظور، لسان العرب، ط3، بيروت، 1414هـ، ج11، ص 474، مادة (ع م ل).

7. أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي، العراقي، 1404هـ-1984م.

8. الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن)، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ط2، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1996، ج1.

9. الأنصاري (وليد عاطف)، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا.

10. البداوي زهران، ظواهر قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين، ط2، دار المعارف، مصر، 1993م.

11. بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة.

12. بن لعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل للطباعة والنشر، المدينة الجديدة، تيزي وزوو، 2012.

13. بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدّرس النحوي، شبكة الألوكة، السعودية.

14. ترزي (فؤاد حنا)، في أصول اللغة والنّحو، بيروت، مكتبة لبنان، 1969م.

15. تمام حسان، اللّغة العربيّة ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د ط.

16. التواتي بت تواتي، المدارس النحوية، دار الوعي، د ط، 2008م.

17. التواتي بن تواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومنهاجها في البحث، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

18. الجرجاني (علي بن محمد الشريف)، معجم التعريفات، تحقيق محمد الصديق الغشاوي، ط1، القاهرة، دار الفضيلة.

19. جمال الدين أبو الفضل محمد مكرم بن منظور، لسان العرب، ضبط وتعليق: خالد رشيد القاضي، دار الأبحاث، الجزائر، ط1، 2008م، ج9.

20. الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 223، وج2.

21. حسان تمام، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ط4، القاهرة، عالم الكتب، 2004م.

22. حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مكتبة أمّ القرى، الكويت، 1984م.

23. خليل أحمد عمايرة، العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه.

24. خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات.

25. الزجاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط3، بيروت، دار النفائس، 1979م.

26. سيبيويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ج1، دار الجيل، ط1، بيروت، 1991.

27. السيوطي (جلال الدين)، همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1992م، ج2.

28. شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنعوم تشومسكي.

29. شوقي ضيف أحمد شوقي عبد السلام، المدارس النحوية، دار المعارف.

30. شوقي ضيف، تجديد النّحو، ط2، دار المعارف، مصر، 1992م.

31. عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، ط2، مصر، 1966م.

32. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، عام 1975م، ج1.

33. عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، مصر، 1970م.

34. عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2006م.

35. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزء الأول، الجزائر، 2012.

36. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2012، الجزء الثاني.

37. عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي (دراسة تحليلية للأسس التي بنى عليها النحاة آراءهم)، دار البصائر، القاهرة، 2006، ج1.

38. عبد القاهر الجرجاني، العوامل النحوية، تحقيق: د البدراوي زهران، ط2، دار المعارف، القاهرة.

39. عبد الكريم جيدور، نظرية العامل النحوي وتعليمية النحو العربي.

40. عبد الله أحمد بن أحمد محمد، النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل، دروب للنشر والتوزيع، عمان، 2010م.

41. عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن جزم، ط1، 2008م.

42. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1979م.

43. فتحي الدّجني، النزعة المنطقية في النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1982م.

44. فتوح خليل، تقويم الفكر النحوي عند الأعلام الشنتمري في ضوء علم اللغة الحديث، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1.

45. فصيح مقران، المدخل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، ط1، عنابة، الجزائر، 1432هـ-2011م.

46. المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عفيمة، ج4، ط2، 1399هـ-1979م، ص 128.

47. مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ط2، القاهرة، 1992.

48. مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، ط1، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2004م.

49. ميشال زكريا، الألسنية التلوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الحمراء، ط2، 1406هـ-1986م.

ثانيا: الرسائل والمذكرات:

1. وليد عاكف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، رسالة ماجستير، ونقشت سنة 1988م، بجامعة اليرموك، دائرة اللغة العربية.

ثالثا: المجالات:

1. بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خيضر بسكرة، العدد السابع، فيفري، 2005م.

2. السيد عبد الحميد مصطفى، نظيرة العامل في النحو ودراسة التراكيب، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 3+4، 2002.

3. شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنعوم تشومسكي، مجلة التراث، جامعة مستغانم، الجزائر، ع:07، 2007م.

4. عبد الحميد محمد السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، جامعة دمشق، 2002م، العدد (3-4).

5. عبد الله الكيش، العامل النّحوي في ميزان النقد، مجلة الدّعوة الإسلامية، العدد 13، 1969م.

رابعا: المداخلات والملتقيات:

I. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات العربية، ج 1/208، من بحث العنوان: المدرسة الخليلية والدراسات اللسانية الحالية في الوطن العربي، الرباط، 1987م.

II. عبد الرحمن الحاج صالح، فؤاد بوعلي، شخصيات أدبية وعربية، منتدى ملتقى الأدباء والمبدعين العرب، WWW.ALMOLTAQA-com(26/02/2009م).

III. محمد صارى، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، قسم اللغة العربية، وآدابها، جامعة عنابة.

IV.نسيمة نابي، مدى توظيف مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة في تعلم اللغة العربية وتعلمها، جامعة أم البواقي، الملتقى الوطني، أزهار اللغة العربية، بين الماضي والحاضر.

V. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات العربية، ج1/20، من بحث بعنوان: الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة، المملكة السعودية 1987م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

الشكر:.....

الإهداء:.....

مقدّمة:.....أ-ت

الفصل الأول: العامل في النحو العربي.

I. العامل تعريفه، نشأته، وأنواعه.....**2-12**

1- تعريف العامل.....3-5

2- نشأة العامل.....5-9

3- أنواع العامل.....9-12

II. العامل بين القدامى والمحدثين.....**13-27**

1- آراء القدامى.....13-21

2- آراء المحدثين.....21-27

الفصل الثاني: جهود عبد الرحمن الحاج صالح في إحياء نظرية العامل.

I. التعريف بعبد الرحمن الحاج صالح وماهية النظرية الخليلية ونسبها وتأسيسها.....**30-38**

1- التعريف بالعلامة عبد الرحمن الحاج صالح.....30-32

2- مفهوم النظرية الخليلية ونسبها.....32-35

3- التأسيس العلمي للنظرية الخليلية الحديثة.....36-38

II. مبادئ ومفاهيم النظرية الخليلية واهتماماتها.....**39-47**

1- مبادئ ومفاهيم النظرية الخليلية الحديثة.....39-44

2- اهتمامات النظرية الخليلية الحديثة.....45-47

فهرس الموضوعات:

الفصل الثالث: نظرية العامل من منظور المدرسة الخليلية الحديثة.

I. ماهية العامل عند الحاج صالح.....50-58

II. أنواع العامل في النظرية الخليلية الحديثة.....59-71

III.مبادئ العامل في النظرية الخليلية.....71-80

خاتمة:.....**81-82**

قائمة المصادر والمراجع:.....**84-89**

فهرس الموضوعات:.....**91-92**